الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ١٤
المعقودة يوم الاثنين
٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيدة اسودي (ليبريا)، نائبة الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

خطاب السيد ملشيور نداداي، رئيس جمهورية بوروندي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): **تستمع الجمعية إلى خطاب رئيس جمهورية بوروندي.**

اصطحب السيد ملشيور نداداي، رئيس جمهورية بوروندي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): **بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية بوروندي، فخامة السيد ملشيور نداداي، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية.**

الرئيس نداداي (ترجمة شفوية عن الفرنسية): **إننا نشعر بسعادة حقيقية إذ نتكلم من منصة الأمم المتحدة ونضم صوتنا إلى أصوات المتكلمين السابقين معربين عن تهانينا الخالصة لكم، سيدي. وإنني أفعل ذلك بالنيابة عن بوروندي، حكومة وشعبا، وبالأصالة عن نفسي. لقد اختارتكم الجمعية لرئاسة أعمال هذه الدورة اعترافا منها بخصالكم الممتازة. ونحن مقتنعون بأن خبرتكم السياسية والدبلوماسية ستمكنكم من توجيه أعمال دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين بطريقة ناجحة تماما.**

ونهنئ أيضا أعضاء مكتب الجمعية العامة الآخرين.

ونود أيضا أن نعرب لسلفكم، سعادة السيد ستويان غانيف، عن ثناء يستحقه على المهارة والحكمة التي أدار بها أعمال الجمعية في دورتها السابعة والأربعين.

وعلاوة على ذلك، نعرب عن امتناننا للأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، على الحكمة التي يقود بها المنظمة وعلى الجهود الدؤوبة التي يبذلها لضمان استتباب السلم والأمن الدوليين.

هذا المحضر قابل للتصويب .

ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.14
25 October 1993

ARABIC

93-86726(A)

ترحب جمهورية بوروندي بحرارة بالبلدان التي انضمت أخيرا إلى أسرة الأمم المتحدة؛ إننا نرحب بممثلي الجمهورية التشيكية، والجمهورية السلوفاكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، واريتريا، وإمارة موناكو، وإمارة أندورا.

تنضم بوروندي حكومة وشعبا إلى بقية المجتمع الدولي في التعبير عن التعازي المخلصة إلى الهند حكومة وشعبا بسبب الزلزال الذي أصابها وأدى إلى وفاة ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠ شخص. نؤكد لشعب الهند وحكومتها تعاطف بلدي ودعمه المعنوي في هذه المأساة الأليمة التي سببتها الطبيعة.

إن شعب بوروندي، من خلالي، يشرفه ويسعده أن يبعث برسالة إلى المجتمع الدولي الممثل هنا في الجمعية العامة. وهذه الرسالة التي تسلم غداة انتصار الديمقراطية على أرضنا، هي رسالة سلم وصداقة وأخوة وتضامن.

لقد تميزت بداية هذا القرن بحروب مدمرة أدت إلى البلورة والاستقطاب الثنائي في العلاقات الدولية. والحرب الباردة التي تلت ذلك، مع المواجهة بين الكتلتين الايديولوجيتين والعسكريتين الرئيسيتين، بانت في بلدان عديدة من خلال إرساء الحكم الديكتاتوري. وافريقيا التي كانت في الوقت نفسه تبزغ من الليل الطويل للاستعمار، وجدت نفسها متورطة في ذلك رغم إرادتها، أما الشعوب التي كانت قد تحررت نظريا من نير الاستعمار فوجدت نفسها، مع ذلك، ووسط خوفها الشديد، في مواجهة مع سلطات فُرضت عليها أو نُصبت بالقوة، وكانت مجردة من الشرعية، تماما مثل نظام الاستعمار الذي وضع حد له نظريا.

وفي هذا السياق، كانت حقوق وحريات الإنسان الفرد محل ازدراء علني. أما الدولة القائمة على القانون فأصبحت وهما، وحق العيش وتنامي الروح الإنسانية مثالا خياليا. إن بعض الزعماء، لدى انشغالهم بتعزيز سلطتهم التي افتقرت إلى أي أساس شعبي، أقدموا على تأجيج واستغلال الخلافات الموروثة المرتكزة على الطائفية والانتماء المناطقي، وغلّفوها بمضمون سياسي.

إن بلدنا لم ينج من هذه الحالة. فالسنوات الـ ٣٠ الماضية تميزت باضطرابات عرقية ألحقت الأذى بشعبنا. في الواقع، إن تاريخ شعب بوروندي مفعم بالمآسي. فالقوى السياسية استغلت الخلافات العرقية دون عقاب، وقاتلت للسيطرة على الدولة من أجل مصالحها الذاتية.

وجرائم سافرة ارتكبها بحق الإنسانية أفراد وجماعات منظمة، البعض منها كان يتمتع بحماية ومباركة الدولة التي تواطأت مع مرتكبي هذه الأعمال الدنيئة. وقد زرع ذلك عدم الثقة والشك بين الطوائف في بلدنا، الأمر الذي أدى إلى إلحاق الأذى بالناس وإيجاد شعور بعدم الاطمئنان إزاء المستقبل. وأصبحت المأساة عنيفة جدا إلى درجة أن البعض تساءل كيف يمكن لبوروندي أن تخرج من شبكة العنف التي وقعت في اشراكها.

إن التطور السياسي الأخير في بوروندي يبين قدرة شعبها على التملص من تلك الإشراك وإنقاذ نفسه من المخاوف التي تساوره.

إن إيديولوجية حقوق الإنسان ونتيجتها الطبيعية، الديمقراطية في إدارة الشؤون العامة، حلتا محل العنف والتدابير القمعية والإقصائية، إلى درجة أن شعب بوروندي أخذ يدرك تدريجيا أنه بغية حل مشاكله يجب عليه أن يتحول إلى ديمقراطية تتجاوز الخلافات والانقسامات والأحقاد.

لقد اعتمدنا الخيار الذي نريد. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحن على اقتناع بأن هذا الخيار كان خيارا جيدا. إن شعب بوروندي انطلق بهذه العملية بتردد بادئ الأمر ولكن بثقة وبالتأكيد مع الأوجه الإيجابية والسلبية التي يتعذر اجتنابها، ونجح في إجراء انتخابات حرة وعادلة وعامة.

إن شعب بوروندي اليوم فخور، فخور بأنه استطاع التغلب على المصاعب والعوائق العديدة التي كانت تعترض سبيله نحو الديمقراطية، وفخور أيضا بأنه استطاع امتلاك زمام الأمور بالكامل حيال تاريخه بطريقة منفتحة وعادلة ومنصفة.

إن تاريخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ سيبقى تاريخا جديرا بأن يذكر في تاريخ بلدنا. ففي ذلك اليوم، وللمرة الأولى في تاريخ بوروندي، أجريت انتخابات حرة وتعددية وعامة ترمي إلى إعطاء البلد مؤسسات ديمقراطية حقة. والطريقة الإيجابية التي قبل بها مختلف الزعماء حكم الشعب تدل على أن شعب بوروندي على اقتناع من الآن فصاعدا بأن سبيل الديمقراطية - ولا سيما في وجهها الانتخابي حيث يتم الإعراب عن إرادة الشعب وتُرسخ الشرعية - هو

السبيل الصحيح الوحيد لحل المشاكل الناجمة عن الوصول إلى السلطة وممارستها.

إضافة إلى ذلك، فإن الانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ جاءت لإثبات إرادة شعب يتوق من الآن فصاعدا إلى العيش بسلام.

ينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة لتقديم آيات الشكر الخالصة إلى جميع الذين أيدوا بلدي، من قريب أو بعيد، في مسيرته نحو الديمقراطية. وإننا نقدر حق التقدير الدعم المادي والتكنولوجي والمالي الذي وفرته بلدان صديقة ومنظمات دولية وحكومية دولية، والذي مكننا من التنظيم الملائم لأول انتخابات حرة وتعددية في بوروندي.

إن إدارة المجتمع على نحو ديمقراطي، وهذا ما نحن بصدد إجرائه، لا يمكن اعتبارها غاية بحد ذاتها، بل وسيلة لتعزيز السلم، ولتقوية الثقة بين مختلف عناصر أمتنا ولتعجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يصبو إليها الناس كافة.

وهكذا، فإن حكومة بوروندي تبذل اليوم كل جهد للتوصل تدريجيا إلى إزالة جميع العراقيل التي شلت أو أعاقت اندفاع شعب بوروندي نحو التطور والتنمية الشاملة. إننا نعمل من أجل هذه الغاية، ونحن على اقتناع بأننا نستطيع أن نواجه التحدي بمؤازرة المجتمع الدولي لنا.

وفي الوقت الراهن، يحدونا أمل نابع من صميم القلب في أن يكون شعب بوروندي من الآن فصاعدا بمأمن من المواجهات العرقية. إننا لا نريد مزيدا من إراقة الدماء في مواجهات عرقية في أي مكان على أرضنا، وفي منازلنا، وعلى ربانا، وفي مدننا ومقاطعاتنا، وفي مدارسنا وثكناتنا. لا نريد ذلك ثانية على الإطلاق! هذا هو شعار شعب بوروندي بأسره.

ونريد أيضا أن يقبل شعب بوروندي تاريخه كما هو. لقد ارتكبت أخطاء بطبيعة الحال، وهناك مشاكل خطيرة أخرى لا تزال تلقي بثقلها على مسيرتنا الديمقراطية. مع ذلك، يجب ألا تعوقنا أو تشلنا، فالانتكاسات والمشاكل قائمة من أجل التغلب عليها. ويجب الاعتراف بالأخطاء كما هي وتصحيحها. وهذا هو أحد المعتقدات الأساسية لبوروندي الجديدة.

نعم. يجب أن نقبل تاريخنا لمواجهة المستقبل على نحو أفضل. إننا نريد أن يكون هذا المستقبل مستقبلا أأمن وأضمن لنا جميعا. وهكذا، فإن الحكومة التي شكلناها في أعقاب الانتخابات التي جرت في حزيران/يونيه الماضي حكومة مفتوحة. لقد جمعنا فيها أشخاصا من جميع الطوائف، ومن كل المناطق في البلد ومن مختلف المذاهب السياسية.

إن جميع الأشخاص الذين ينتمون إلى مختلف الخلفيات الاجتماعية والمذاهب السياسية يعملون معا بعزم لعدم كفالة عدم عكس مسار عملية التحول إلى الديمقراطية في بوروندي. وإننا نعتبر هذا أفضل سبيل لبلوغ هدفنا، وهو تحديدا مصالحة شعب بوروندي مع نفسه ومع دولته والزام نفسه بخوض المعركة من أجل تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن الحكومة، بدافع من هذه الإرادة، اقترحت للتو، وقد صدق المجلس الوطني على اقتراحها، قانون العفو الذي يتيح لأكثر من ٠٠٠ ٥ من مواطنينا - ٧٠ في المائة من نزلاء السجون في بلدنا - بأن يتمتعوا بحريتهم من جديد ويشاركوا بالتالي في بناء بوروندي الديمقراطية الواثقة من نفسها والأكثر تكاملا.

إننا نود أن نخبر العالم أنه من خلال قانون العفو هذا، يريد شعب بوروندي أن يبدأ بداية جديدة ترمي إلى تطوير مستقبله على نحو أفضل وإرساء السلم في المنطقة الفرعية.

إننا، في الوقت الذي نمنح العفو للذين تجاوزوا، في الداخل أو الخارج، على الحقوق الأساسية لشعب بوروندي بصورة عامة ولأفراد منه بصورة خاصة، نريد أن نقبل تاريخنا دون أن نصبح بذلك أسرى له، ومن خلال العفو الوطني، تريد أن نشيع جوا من الأمن لجميع أولئك في بوروندي الذين يشعرون بمسؤوليتهم، أو الذين تراهم الأمة مسؤولين عن الأعمال المرتكبة في سياق المآسي الماضية. وفي الواقع، ونظرا للأعمال المأساوية التي عرفها شعبنا نتيجة مسؤوليات مشتركة في بعض الأحيان ولكن غالبا نتيجة لأسباب غامضة، يجب علينا أن نطوي فصول الماضي ونفتح صفحة جديدة بيضاء. ويجب علينا أن ننظر إلى المستقبل بمزيد من الوضوح والثقة والهدوء. إن هذا أساس صلب للسلم الداخلي، ولكن بإمكانه أيضا أن يسهم بعودة الأمن والسلم في منطقتنا الفرعية وتعزيزهما إلى أقصى درجة.

إن النتيجة السعيدة التي أسفرت عنها الديمقراطية في بلدنا أصبحت الآن حفازا قويا، على نحو لا مثيل له من قبل، في تسوية مشكلات أخرى

تؤثر على منطقتنا دون الإقليمية. وإنني أعين بذلك مسألة اللاجئين، الذين يوجد منهم نحو ٠٠٠ ٢٠٠ مواطنينا هؤلاء، الذين كانوا ضحايا لمآس شهدتها العقود الثلاثة الماضية وأرغموا على البقاء في المنفى، التماسا للجوء في بلدان مجاورة وبلدان أخرى في شتى أنحاء العالم، انتعشت آمالهم. وهم يشعرون، وهم على حق كل الحق، أن انتصار الديمقراطية أزال سببا أساسيا من الأسباب التي دعتهم إلى ترك بلدهم. واليوم، أختاروا العودة إلى وطنهم، الذي يرحب بهم كل الترحيب.

وقبل أن أتكلم عن الظروف التي من المتعين مواجهتها قبل أن يكون من الممكن ضمان سلامة عودة المواطنين هؤلاء، أود أن أقوم بواجب الشكر لجميع البلدان، لا سيما جيراننا تنزانيا ورواندا وزائير، ولجميع المنظمات الدولية، لا سيما الداخلة منها في منظومة الأمم المتحدة، وأخص بالذكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فهذه الكيانات قد مكنتهم على مدى ٢٠ سنة تقريبا من مواصلة الإحساس بأنهم بشر.

ولا بد لحكومة بوروندي أن تواصل الآن هذه العملية بضمان العود الحميد لهؤلاء المواطنين وإدماجهم مرة أخرى بصورة فعالة كريمة في حياة البلد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وللنجاح في ذلك، سيتعين علينا أن نعبئ الكثير من الموارد المادية والمالية لتلبية حاجات الطوارئ والوفاء بالاحتياجات الطويلة الأمد. إننا نوجه نداء حارا إلى المجتمع الدولي لكي يوفر هذا الدعم ليتسنى لنا الاشتراك في هذه العملية الانسانية للغاية.

ونحن نواجه عودة اللاجئين البوروندیين من بلدان مجاورة وبعيدة؛ وهم يعودون بأعداد ضخمة وفي وقت واحد. إن ثقة مواطنينا ورد فعلهم التلقائي هما بمثابة تشريف لنا يغمرنا بالسعادة. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق العميق لافتقارنا إلى الوسائل والهياكل الأساسية التي نحتاجها لكي نوفر الرعاية لهم. ونحن الآن نحدد بالتفصيل جميع الخطوات التي سيتعين اتخاذها إذا ما أردنا أن ننظم، قبل كانون الأول/ديسمبر القادم، مؤتمرا لإعلام الجهات الراعية لكي تساعد على تحويل هذه العملية الواسعة النطاق.

وفي الوقت نفسه، نستخدم وسائل متواضعة تحت تصرفنا، بينما نعتمد على التضامن الوطني ونعتمد بوجه خاص على التدخل المحمود من قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الذي نعرب له مرة أخرى عن امتناننا الشديد. وريثما توضع في مناطق الاستقبال خطة متوسطة الأجل لإعادة هؤلاء العائدين إلى الوطن واستيعابهم تدريجيا في برنامج إنمائي شامل متكامل، أصدرنا لتونا خطة طوارئ للتصدي لوصول ٠٠٠ ٥٠ شخص من الآن وحتى شباط/فبراير ١٩٩٤. وهؤلاء يعودون فورا، بسبب ظروفهم الحرجة. وهذا من شأنه أن يتيح لنا، بعد تأمين الوسائل الضرورية، التخفيف من معاناتهم وتوفير الكرامة التي يستحقونها.

وفي الميدان الاقتصادي، يتمثل شاغلنا الرئيسي في ضمان صلة عادلة مناسبة بين الموارد البشرية والطبيعية والمالية لكي نتمكن من توفير السلع والخدمات اللازمة لتلبية احتياجات سكان بلدنا المتعاظمة دوما. وستتطلب تنمية القطاع الريفي اهتمام خاصا من السلطات العامة نظرا لأن أكثر من ٩٠ في المائة من سكان بلدنا يعيشون في الريف. ونحن نريد تحديث اقتصادنا الريفي؛ وستؤدي روح المبادرة والتحسن الذاتي والبحث والابتكار دورا شديد الأهمية في النهج الاقتصادي للعصر الجديد.

وسينظم في المستقبل القريب مؤتمر مانحين للمساعدة على تمويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية السادسة في بوروندي. ونحن نعتقد أن المجتمع الدولي سيقدم لنا الدعم المعتاد وأن الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة ستصل تباعا.

وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل حكومة بوروندي برنامج التكيف الهيكلي بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وسيُمنح التشجيع لتنمية القطاع الخاص، بينما سيجري تحويل مؤسسات القطاع العام غير الاستراتيجية إلى القطاع الخاص تدريجيا، سواء من حيث الملكية أو من حيث الإدارة.

وفي إطار تحرير اقتصاد بوروندي، ستدعم الحكومة منطقة التجارة الحرة بفرض تنويع الصادرات. ونحن ندعو المستثمرين الذين يريدون أن يأتو إلينا ويعملوا في بوروندي، حيث أصبحت البيئة السياسية والاجتماعية الراهنة ومنطقة التجارة الحرة وقانون الاستثمار مواتية للغاية للنشاط الاقتصادي، إلى أن يفعلوا ذلك.

وفي الميدان الاجتماعي والثقافي، ستعزز أخلاق العمل والابتكار العملي لنلتزم، بذلك، بالقيم الإيجابية تمشيا مع تقاليدنا وثقافتنا.

وحسبما أشرنا فعلا، أصبحت الديمقراطية في بوروندي حقيقة واقعة يتعين تعزيزها. وهذه الحالة

السياسية الجديدة ستغير العلاقات بين بوروندي وشركائها الأجانب. ولذلك تستند سياسة بلدي الخارجية من الآن فصاعدا إلى المبادئ التوجيهية التالية: حسن الجوار والتعاون الفعال، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ وتعزيز السلم باحترام حقوق البشر وحرياتهم وتعزيز هذه الحقوق والحريات؛ والتعاون الدولي الذي يعود على الجميع بالفائدة المتبادلة استنادا إلى الترابط والتضامن بين الشعوب والأمم؛ والتكامل الإقليمي على ضوء نشوء مناطق التجارة الحرة التي لا يوجد فيها مكان للأغراض الوطنية الأنانية، وأخيرا، اندماج اقتصاد بوروندي بالاقتصاد العالمي.

ونحن نؤمن بأن احترام هذه المبادئ لن يعزز تصميم حكومة بلدنا على تنفيذ سياسة خارجية تتمشى مع مطالب سياستها الداخلية فحسب، بل أيضا علاقات الانسجام مع شركائنا الخارجيين.

ونحن ندرك أنه بلا تنمية لا يمكن أن يكون هناك ديمقراطية سليمة. ولذلك فإن التحول إلى الديمقراطية عملية مستمرة، لا تتوقف أبدا - لدرجة أنه لا يكفي خلق مؤسسات سياسية أو إصلاحها؛ بل من الضروري بوجه خاص حل المشكلات الكبيرة، لا سيما المشكلات المتعلقة بالصحة والتغذية والتعليم والإسكان ورفاه الناس العام.

ولا بد من التوصل إلى حلول لهذه المشكلات، ولكن علينا في الوقت نفسه أن نواجه التحديات المرتبطة بها - مثال ذلك النمو السكاني والانخفاض المطرد في أسعار المواد الخام وضعف أداء اقتصاداتنا، وعبء الدين الخارجي الثقيل والكوارث الطبيعية والأمراض الوبائية لا سيما الملاريا ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، التي أصبحت نكبة حقيقية في افريقيا بصورة رئيسية.

وسيعتمد بقاء الديمقراطية في قارتنا على تحقيقنا توازنا عادلا في علاقتنا الاقتصادية الدولية. وسيظل الأمن والاستقرار اللذان لا غنى عنهما لضمان الديمقراطية السليمة موضع التهديد إذا لم نتصدى بجسارة لمشكلتي الدين والجوع - وباختصار: للتنمية.

ولذلك سوف يفشل المجتمع الدولي في أداء واجبه إذا سمح للفجوة الفاصلة بين بلدان الشمال المرفهة وبلدان الجنوب الفقيرة بأن تبقى إلى أجل غير مسمى. ولذلك، نقدر مختلف المبادرات الرامية إلى تقليص عبء الدين الخارجي الذي تتحمله البلدان النامية. ونعتقد أن انتعاش افريقيا الاقتصادي سيتحقق، لا سيما، إذا ألغي جزء كبير من الدين الخارجي وجرى توفير موارد مالية إضافية. هل يصح أن تكون التدفقات المالية من الجنوب إلى الشمال أكبر من التدفقات المالية من الشمال إلى الجنوب، كما هو الحال اليوم؟ هذه حقيقة مرة تستلزم منا إحداث تغييرات عميقة. ولذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لإعادة النظر في آلية التعاون، بهدف التوصل إلى حل يعكس مسار الاتجاه نحو إفقار افريقيا على وجه التحديد.

وعلى الرغم من المشكلات التي ذكرناها توا، يجب ألا نسمح بتثبيط عزائمنا. إن جهودنا الرامية إلى تحقيق الديمقراطية والتنمية تواكب البحث المخلص عن التضامن الإقليمي، في المقام الأول، وعن التضامن الدولي بعد ذلك. ونحن نعرف كل المعرفة أنه بينما لا يمكن التسامح مع الخيارات المعروضة، سيكون من الضلال ألا نعمل سويا. وبتجميع القوى والمواءمة بينها، يمكن للدول تحقيق أكبر المنافع للاستفادة بما وهبت به من خيرات. ولا بد لبوروندي ألا تنأى بنفسها عن هذا التحرك على طريق التضامن. وستلتزم بوروندي في منطقتنا الإقليمية الفرعية بتعزيز مختلف أنواع التعاون مع جيراننا.

إننا نعتزم تعزيز الأدوات القائمة في سياق ذلك التعاون، مثل الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، ومنظمة حوض نهر كاغيرا ومنطقة التجارة التفضيلية، من أجل أن ننشئ تدريجيا منطقة التجارة الحرة. ولن تألوا حكومة بوروندي جهدا في سبيل تنشيط التعاون دون الاقليمي الذي يرمي إلى تعزيز رفاه شعوبنا.

لقد آن الأوان كي نقوم - نحن شعوب العالم الثالث - بالنظر في أحوالنا. وآن الأوان أيضا كي نتجاوز مجرد التطلع إلى الخارج. لا بد لنا من أن نستكشف قدرتنا على تحقيق التنمية الذاتية، وهي التنمية الموجهة لذاتنا والتي نبقيها لأنفسنا. وعلينا أن نتعلم كيف نحسن تخطيطنا وإدارتنا. وعلينا أن نتعلم قبل كل شئ كيف نحسن عملنا ونزيد من ربحيته. وهذا واجبنا جميعا من أبسط فلاح إلى أكبر مسؤول. إن افريقيا تفيض بالامكانيات المهددة أو غير المستغلة. علينا أن نفكر في وضع تنمية خاصة لنا تستفيد من إمكاناتنا ونكون مكيفة لاحتياجاتنا. ولا يمكن أن يكون التضامن الدولي فعالا إلا في سياق جديد تماما نتحمل فيه مسؤولية أنفسنا وتكون المبادلات فيه ذات منفعة متبادلة.

إن العالم يتغير تغيرا جذريا. والشعوب تتطلع إلى

المزيد من الحرية والكرامة. ويتعين على الانسان أن يبذل جهودا هائلة للتغلب على العقبات التي تعترض طريقه وهي: الفقر، والحرب، والمجاعة، والمرض، وتدمير البيئة، وتزايد السكان. وهذه كلها تحديات تواجه كوكبنا.

ويمكن أن يؤدي الانفراج والرغبة في السلم اللذان تتسم بهما العلاقات بين الدول الكبرى في أعقاب إنتهاء الحرب الباردة إلى فتح الآفاق لتحقيق الأمن العالمي، والتفاهم والتعاون؛ وهما يؤثران على ضرورة التوصل إلى تسويات سلمية للصراعات المندلعة في بقاع عديدة من العالم. إن بوروندي، التي تدعو إلى الحوار وبذل الجهود المشتركة لإنهاء المنازعات، لا يسعها إلا أن ترحب بالتطورات الايجابية في العلاقات الدولية.

ولكننا بلغنا على الساحة الدولية نقطة تحول بين حقبتين من الزمن. لقد انتهت حقبة الحرب الباردة والعالم ثنائي القطب. ولكن العالم يتعرض اليوم للهجوم من جديد، كما أن موجات الصدمات الاهتزازية التي لا مفر منها تهز "قريتنا العالمية". وتبحث الشعوب والأمم في كل مكان عن مبادئ توجيهية جديدة لبناء النظام العالمي الجديد الذي طال انتظاره.

إن التناحرات القديمة التي كنا نظن أنه تم التغلب عليها أخذت اليوم تبرز مرة أخرى إلى السطح؛ وهي تخل بالتوازنات التي تحققت بتكلفة غالية. وتهز النعرات القومية الانفصالية أوروبا وهي على عتبة القرن الحادي والعشرين. إن الخطة المشتركة لبناء كيان سياسي عبر وطني لم تفلت من الاختبار القاسي الذي فرضته الحالة المتفجرة في الدول المتعددة القوميات للديمقراطيات الشعبية طويلة العهد. وأكبر مثال على ذلك مع الأسف هو الحالة في يوغوسلافيا السابقة.

وهناك مناطق ينتشر فيها الدمار والخراب بصورة تبعث على القلق تقوض افريقيا اليوم. ويزداد تهميش القارة منذ انتهاء تقسيم العالم إلى كتلتين، لأنها فقدت قيمتها كأداة للمساومة. ففي أي مكان آخر من العالم يوجد هذا العدد الكبير من البلدان التي ليس فيها سلطة حكومية أو تنظيم اجتماعي، وفي أي مكان آخر، يوجد هذا العدد الكبير من الحروب التي يقتتل فيها الأشقاء دون حل منتظر. إن الصومال وليبريا وأنغولا وموزامبيق ورواندا كلها مناطق توتر حيث يهدد عدم الاستقرار افريقيا برمتها، كما يهدد السلم العالمي.

وتؤيد بوروندي تأييدا قويا حسم الصراعات في إطار المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية. ومن هنا، فإننا نثني على الجهود التي تقوم بها منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات دون الاقليمية في افريقيا من أجل التحكيم في الصراعات ومساعدة الأطراف المعنية على التوصل إلى حلول تفاوضية لمنازعاتهم.

وفيما يتعلق بمنع الصراعات فضلا عن بناء الثقة والأمن فيما بين دول منطقتنا الفرعية، أنشأنا لجنة استشارية دائمة تعني بمسائل الأمن في افريقيا الوسطى، بالتعاون مع الأمم المتحدة. وفي الاجتماعات التي عقدتها هذه اللجنة بالفعل، برز تصميم مشترك على إنشاء آلية لبناء الثقة والحد من الأسلحة لصالح التنمية والرفاه لشعوب منطقتنا الفرعية.

وعلاوة على ذلك، ترحب بوروندي بالاجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة لمواصلة الاضطلاع بدورها وتحقيق النجاح على الرغم من الصعوبات العديدة التي تواجهها. ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك كمبوديا، حيث شكلت حكومة وحدة وطنية بعد عملية طويلة تم الاضطلاع بها تحت إشراف الأمم المتحدة. وتبذل الأمم المتحدة قصارى جهدها لاستعادة النظام في أنغولا والصومال ويوغوسلافيا السابقة. ونحن نحث الأمم المتحدة على مواصلة مسيرتها في هذا الطريق.

ونحيي الاتفاق التاريخي الذي وقع مؤخرا في واشنطن بين دولة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ويمثل هذا التطور معلما هاما في تسوية المشكلة الفلسطينية. وتعلق بوروندي أهمية كبيرة على هذا الحدث الذي سيضع دونما شك بصمته على نهاية القرن الحالي.

وفي رواندا القريبة من وطني، تحيي بوروندي وتؤيد العمل الذي قامت به الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية لتهيئة مناخ للأشقاء الروانديين يكون مؤاتيا للمصالحة الوطنية الحقيقية. وينبغي أن يتحقق بأسرع ما يمكن ترتيب وزع القوة الدولية المحايدة كما طلب الطرفان. وتعتبر هذه القوة من بين الشروط المسبقة اللازمة لتوطيد السلم في رواندا، وبالتالي في المنطقة الفرعية برمتها، ولا سيما في بوروندي، حيث توجد أوجه تشابه في المسائل العرقية واللغوية والثقافية تضعنا في موقف دقيق فيما يتعلق بالصراع السياسي الراوندي.

وترحب بوروندي كذلك بالتطورات الايجابية في الحالة في الجنوب الافريقي. فلقد تمخضت المفاوضات

الجارية فيما بين شتى الأطراف السياسية الرئيسية في جنوب افريقيا عن نتائج مشجعة تعزز الثقة المتبادلة. وقد أسعد حكومة بوروندي قرار مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية الذي يعترف بأن منطقة خليج والفيس والأراضي المحيطة به تخص ناميبيا. ويكرس هذا القرار الاستقلال الكامل لناميبيا ويتمشى مع توطيد السلم في المنطقة.

ويصدق ذلك أيضا على قرار جنوب افريقيا بشأن إنشاء مجلس تنفيذي انتقالي مفتوح لكل الجماعات السياسية؛ فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى إجراء الانتخابات في العام المقبل.

وترحب بوروندي ترحيبا حارا بالأحداث الأخيرة في جنوب افريقيا التي مكنت القائد التاريخي للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا السيد نيلسون مانديلا، من أن يطالب برفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على بلده. وترى بوروندي أن هذه الأحداث تمثل ذروة المرحلة الأولى من العملية التي ستؤدي إلى بزوغ نظام ديمقراطي خال من التمييز العنصري في جنوب افريقيا.

وتأمل بوروندي في أن يتمكن المجلس التنفيذي الانتقالي من استكمال المفاوضات بشأن الانتقال إلى النظام الديمقراطي - ومن شأن ذلك أن يفتح آفاقا جديدة ليس فقط للجنوب الافريقي بل أيضا للقارة برمتها، التي كانت تتابع في السنوات الأخيرة باهتمام خاص العقبات التي كانت تمنع كل بنات وأبناء افريقيا من التمتع بحقوقهم الوطنية، مما أضر بكامل شبكة العلاقات القائمة على المنفعة المتبادلة والتي يمكن إقامتها بين جنوب افريقيا وبقية القارة.

وفيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه منظمتنا، لا يخفى على أحد أننا نواجه مشكلات تكيف مالي. وإن عدد عمليات صيانة السلم وتواتر البعثات الخاصة وتنوع وتعقد الحالات السائدة، تستدعي تحمل قدر أكبر من المسؤولية في دفع الأنصبة المستحقة للمنظمة.

وتشجع بوروندي أيضا إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة الجارية حاليا، التي ستسمح لها بأن تكون على مستوى المهام الجديدة العديدة التي تنتظرها وأن تكون صورتها مرآة حقيقية للعالم المعاصر.

وتشيد بلادي بالشجاعة والإيثار الرائعين اللذين أبداهما موظفو مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وغني عن البيان أن المشردين واللاجئين يتحملون أشد أنواع المعاناة إيلاما بسبب الصراعات، وأن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يقدم لهم على نحو دائم الاحتياجات الأساسية التي تبعث فيهم الأمل.

إن بوروندي باعتبارها بلدا يستضيف اللاجئين ويعيش عدد من مواطنيها في المنفى يمكنها اليوم أن تشهد على قناعتها ومنجزاتها فيما يتعلق بمسألة اللاجئين. ونحن مقتنعون بأن إعادة توطين اللاجئين والمشردين في أوطانهم هو وحده الذي يمكن أن يعالج المشكلة التي أصبحت ذات نطاق عالمي يصعب التغلب عليها.

وسنكون مقصرين في أداء الواجب اذا لم نقدم التهاني للمنظمات غير الحكومية في العالم التي تمكنت بأعمالها من تقليل معاناة الملايين من الرجال والنساء والأطفال المكروبين.

إن الاصلاحات الديمقراطية التي اختارها شعبنا يجب أن تلقى التأييد الدولي حتى تصبح دائمة ولا رجعة فيها لأن الديمقراطية في ظل مناخ من عدم الاستقرار الاجتماعي والبطالة والفقر مهددة بأن تصبح مجرد مهزلة.

ومن فوق هذا المنبر وبنفس الطريقة التي دعونا بها المجتمع الدولي إلى أن يشهد مؤسساتنا الديمقراطية، نود أن نطلب منه مرة أخرى أن يدعم جهودنا عن طريق التعاون الدولي القائم على أساس التكافل والتضامن بين الشعوب والأمم.

إن الحالة الاقتصادية السائدة في العالم اليوم تشكل بالنسبة لنا مصدر قلق عميق. فالبلدان المتقدمة تعاني من الإنكماش الذي يصعب التغلب عليه. وبعد سنوات من الظروف الاقتصادية المؤاتية بعض الشئ، فإن نمو اقتصاد هذه البلدان أخذ في التباطؤ، ولم تعد الاحتمالات قصيرة الأمد مشجعة وبلغت البطالة أبعادا تبعث على القلق وأدى ذلك، هنا وهناك، إلى إنبعاث ظاهرتي كراهية الأجانب والنعرة القومية الضيقة اللتين يروح ضحيتها غالبا الأجانب الذين يصبحون كبش فداء للشرور التي تصيب المجتمعات في البلدان المتقدمة.

إن العالم النامي هو الأكثر تأثرا من حيث رفاه سكانه. ولئن كان جنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية لديهما مؤشرات اقتصادية إيجابية فيجب أن نلاحظ أن افريقيا تواجه فترة صعبة وأن المخاطر كبيرة. إن انخفاض حصيلة الصادرات الذي يتصل بانخفاض أسعار المواد الأولية يضيف عبئا ثقيلا إلى عبء الدين

الخارجي الذي يعرقل حرية العمل في معظم البلدان الافريقية. إن توقع الانتعاش والنمو في القارة الافريقية على المدى القصير، يبدو غير واضح.

بيد أننا نود أن نذكر أنه كان هناك توان في تنفيذ برنامج العمل الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات الذي اعتمدته الجمعية العامة منذ عامين، وبالمثل فإن التقدم الذي أحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا لم يصل بعد إلى مستوى توقعات سكاننا.

إن المؤتمر الدولي المعني بالتنمية في افريقيا يعقد حاليا في طوكيو. ونحن نشكر بإخلاص منظمي ذلك الاجتماع وبصفة خاصة حكومة اليابان. ونتمنى النجاح لهذا المؤتمر ونأمل أن يؤدي إلى التزامات محددة من جانب المانحين لمساعدتنا في الانتعاش والتطور على أساس احتياجاتنا وأولوياتنا. إن بوروندي ممثلة في مؤتمر طوكيو على مستوى رفيع وستسهم في تحقيق أهداف هذا المؤتمر.

إن العقبات التي تواجه التعاون الاقتصادي الدولي السليم لا تزال عديدة ومتنوعة. ولا تزال أزمة الدين الخارجي عقبة كأداة في سبيل انتعاش اقتصاداتنا. ولا بد للدائنين الرئيسيين أن يبذلوا جهودا أكبر لتخفيف عبء هذا الدين الذي تشكل خدمته عبئا كبيرا على حصيلة الصادرات الضئيلة لبلداننا النامية. ونود في هذا الوقت أن نعرب عن امتناننا العميق للبلدان الصديقة التى اتخذت بالفعل - أو التي في سبيلها إلى اتخاذ - تدابير لتخفيض ديوننا لديها أو لإلغاء هذه الديون كلية. ونطلب منها أن تتخذ التدابير ذات الصلة التي تعطي دفعة قوية لتمويل التنمية، الذي يشغلنا الاقلال منه.

وفي هذا الصدد تعلق بوروندي آمالها على مصادر التمويل التقليدية التي تزايدت أموالها، ولكننا أيضا نضع آمالنا الكبيرة في مرفق البيئة العالمية. ويود وفدي من فوق هذه المنصة أن يكرر الحاجة إلى الانتهاء السريع من المفاوضات الخاصة بإعادة هيكلة هذا الصندوق حتى يمكنه أن يعكس على نحو سليم طابعه العالمي فيما يتعلق بتكوينه وإدارته الديمقراطية الشفافة ووظائفه. وبالمثل من المهم أن تنتقل لجنة التنمية المستدامة من مرحلة الأقوال إلى مرحلة الأفعال.

كان من المفروض أن تنتهي سلسلة مفاوضات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في عام ١٩٩١. ولكنها لا تزال تجابه عددا من الاختلافات التي تسبب قلقا كبيرا في الاقتصاد العالمي وبصفة خاصة، فيما يتعلق بمستقبل نظام التجارة المتعدد الأطراف. ونحن نوجه نداء ملحا إلى الأطراف الرئيسية بأن تبدي الارادة السياسية اللازمة لتحقيق نهاية مرضية لجولة أوروغواي. فلن تكون للمجتمع الدولي أية مصلحة في الحرب التجارية. إذ لن يكون هناك رابح أو خاسر في تلك الحرب.

تتمتع الأمم المتحدة كل عام بمشاركة متزايدة على مستوى رؤساء الدول والحكومات. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن هؤلاء الرؤساء يؤمنون إيمانا راسخا بالدور الذي لا بديل له الذي تضطلع به هذه المنظمة فيما يتعلق بتوازن العالم وأداء وظائفها. إننا نؤمن إيمانا راسخا بهذه المنظمة ومن ثم فإننا نسمح لأنفسنا بحرية الأمل في تعزيز التعاون الدولي الذي يأخذ في الاعتبار تنوع كل بلد، والذي يلتزم باجراءات متكاملة ومسؤولية يشارك الجميع في تحملها.

إن الأمم المتحدة تعتبر بحق منظمة البلدان القوية والبلدان الضعيفة، وهنا تظهر مبادئ العدالة والشفافية والتضامن في الشؤون الدولية التي يجب احترامها حتى لا تشعر دولة ما بأنها مستبعدة أو متميزة بسبب حجمها. بل بالأحرى ينبغي أن تشعر كل دولة بالحماية ضد انعدام الأمن والظروف العشوائية وضد الجوع والفقر والأوبئة بجميع أنواعها.

يصح القول، ونحن نؤكد ذلك بقوة، أن البلدان الفقيرة يجب ألا تستخدم ضعفها ذريعة للمطالبة بالحماية أو المساعدة من جانب المجتمع الدولي. يجب على تلك البلدان أن تتولى مسؤولية مصائرها يجب أن تنظم أنفسها بطريقة تجعل الأمم المتحدة أو المنظمات الأخرى تتدخل فقط لتقديم الدعم لها في برامج إنمائية تحقق باكتفاء ذاتيا وتعيل نفسها بنفسها.

وتحدونا رغبة عميقة في أن تستمر هذه المنظمة العالمية التي نشارك فيها في السعي إلى تحقيق مثلها وأهدافها وأن يصبح التضامن الدولي حقيقة واقعة ومن ثم أن تقوم العلاقات بين الدول على أساس نظام اقتصادي وسياسي أكثر إنصافا وعدلا.

إننا نأمل أن نرى منظمتنا تمد يد المساعدة لأكثر السكان فقرا في كوكبنا ليتجنبوا الجوع والفقر والحروب.

تحيا الأمم المتحدة
يحيا التضامن الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): **أود، باسم الجمعية العامة أن أتقدم بالشكر إلى رئيس جمهورية بوروندي على الخطاب الذي أدلى به توا.**

اصطحب السيد ملشيور نداداي، رئيس جمهورية بوروندي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/48/414/Add.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة** A/48/414/Add.4. **وفي رسالة واردة في هذه الوثيقة، يبلغني الأمين العام بأنه يعد إصدار رسائله المؤرخة في ٢٤ و ٢٧ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، سددت جمهورية افريقيا الوسطى المبالغ اللازمة لتخفيض متأخراتها إلى دون المستوى المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.**

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على الوجه اللازم بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **قبل أن أعطي الكلمة لأول متكلم في المناقشة العامة هذا الصباح، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة** A/INF/48/6، **التي تتضمن برنامج عمل وجدولا زمنيا مبدئيين للجلسات العامة لشهر اكتوبر. وأود أن أوضح أن هذا الجدول أعد لضمان إتاحة حصول الوفود على الوثائق ذات الصلة قبل مناقشة أي بند من بنود جدول الأعمال.**

وقوائم المتكلمين في إطار كل بند من البنود الواردة في الوثيقة (A/INF/48/6) **مفتوحة الآن.**

وسأعلن في الوقت المناسب عن تواريخ النظر في بنود جدول الأعمال الأخرى، كما سأعلم الجمعية العامة بأية إضافات أو تغيرات.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه عندما حددت الجمعية العامة يوم الاثنين ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ تاريخا لاختتام الدورة الثامنة والأربعين، حددت أيضا يوم الثلاثاء ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ تاريخا تغلق فيه الجمعية العامة أعمالها حتى العام المقبل.

وأود أن نتقيد قدر الإمكان بهذا الجدول لتتمكن الجمعية العامة من النهوض بمسؤولياتها على نحو منظم. لذا، فإنني أدعو الممثلين الذين يودون تقديم مشاريع القرارات أن يفعلوا ذلك في وقت يسبق بقدر كاف التواريخ المحددة للنظر في البنود حتى يتاح للأعضاء الوقت الكافي لدراستها.

أود أيضا أن أذكر الممثلين بأن الجمعية العامة أحاطت علما في جلستها العامة الـ ٣، بأن قيام الأمين العام بإعداد بيان عن الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية قد يستغرق بعض الأيام وأن ذلك يتوقف على نوع ومدى تعقد الاقتراحات التي تتطلب تغييرات في برنامج العمل ونفقات إضافية، كما أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة ستحتاجان، فضلا عن ذلك، إلى الوقت الكافي لاستعراض الآثار المترتبة على مشاريع القرارات في الميزانية البرنامجية قبل أن يمكن للجمعية العامة أن تبت فيها.

وعلاوة على ذلك، أحاطت الجمعية العامة علما بأنه من المرغوب فيه بالتالي أن تعرض الدول الأعضاء الاقتراحات التي تتطلب بيانات بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية قبل وقت كاف لتجنب إلغاء الاجتماعات وتأجيل النظر في البنود.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد روبينا غنزالس (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **جئت إليكم من جزيرة صغيرة حرة ذات سيادة في أمريكا اللاتينية. وقد تسنى لأجدادي التخلص من نير امبراطورية استعمارية والحصول على الاستقلال الذي عانى منذ اللحظة الأولى من سطوة وتدخل دولة أجنبية. إنني أنتمي إلى شعب استطاع أن يصنع ثورة أصيلة على مدى عدة أجيال، وأن يفتح أيضا طريق الأمل للشعوب الأخرى في العالم الثالث.**

لهذه الأسباب، ولأننا شعب كاريبي، نفخر مرتين

بترؤسك، سيدي الرئيس، هذه الدورة. فكونك إبنا لهذا الجنوب الذي يجعل منا إخوة فإننا نثق أنه لن يجري مرة أخرى تجاهل العالم وآماله. وفي هذا التطلع العادل ستؤيدك كوبا يقينا.

لقد تغيرت الظروف في العالم تغيرا جذريا في أقل من خمس سنوات. والتوازن بين القطبين حلت محله هيمنة القطب الواحد. ويعاني العالم على نحو متزايد من التناقضات بين الأقوال والأفعال التي لا يمكن بعد حسمها. وبينما يقال أن تهديد المحرقة النووية قد تلاشى، فقد بقي الفقر والتخلف اللذان يتسببان في البؤس والموت. ويموت كل يوم الملايين من الرجال والنساء والأطفال ولا يمكن إنقاذهم. ويقال أن سباق التسلح بين الدولتين العظميين قد توقف ولكن هناك اندفاع على نحو متزايد لتطوير نظم جديدة للأسلحة، بل إلى إدخالها إلى الفضاء الخارجي.

ويطمح أساطين الحرب اليوم إلى السيطرة على السموات دون أن يحسموا العديد من القضايا على الأرض. وفي تناقض واضح، يتذرعون بأن الموارد تنقصهم لفعل ذلك، بينما أصبح العالم بسببهم اليوم، وبصورة متزايدة، من غير الممكن التحكم فيه. إن الميزانية الاجمالية لمنظمة الصحة العالمية تعادل الإنفاق لمدة ثلاث ساعات على سباق التسلح. كيف يمكن التخفيف من حدة الجوع في الصومال، على سبيل المثال، اذا كان كل دولار ينفق على تغذية الجياع تقابله ١٠ دولارات تنفق على مواصلة العمليات العسكرية في هذا البلد؟

ولا يكفي وجود معاهدات بشأن الحظر الجزئي على التجارب النووية وبشأن وقف مؤقت لها، أو معاهدات بشأن عدم انتشار هذه الأسلحة. يكفي اتفاق واحد، اتفاق ينص على نزع السلاح العام والكامل، وعلى استخدام الموارد الضخمة، التي ينتهي بالتالي تبديدها، في التوصل إلى حل نهائي لمشاكل كوكبنا الخطيرة.

وللأسف، لم يحسم انتهاء الحرب الباردة أيا من المشاكل الأساسية التي تواجهها الإنسانية، بل إنه، بدلا من ذلك، خلق العديد من المشاكل الأخرى. إن مبدأي، الاستقلال والسيادة الوطنية المقدسين يجري تمزيقهما إربا إربا. ولا يتمتع بهما إلا عدد قليل من البلدان القوية التي تسود آراؤها حتى هنا في هذه المنظمة النبيلة. لقد أنشئت الأمم المتحدة لجملة أهداف منها تحقيق السلم والعدل والمساواة الدائمة في العلاقات الدولية. لقد أنجزنا بعض الأمور ولكن بقي الكثير الذي علينا أن ننجزه من أجل مصلحة الناس والشعوب.

وبينما تستمر مشاكل العالم الثالث الطويلة الأمد، وتزداد حدة، وتستفحل بسبب الركود في المساعدة الانمائية، عن أي سلم يمكننا أن نتكلم؟ وبينما يستمر التبادل غير المتكافئ، والدين الخارجي، ونقل الموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو - على سبيل المثال لا الحصر - هل سيحل السلم حقا؟ وبينما تسود الممارسات الحمائية والتمييزية في التجارة الدولية ويستمر تدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية، هل نستطيع بأمانة أن نقيم العدل؟

ولن تتمكن الدول الفقيرة من النمو وتحقيق التنمية إلا من خلال التعاون الفعال والهيكلة الجذرية، من جديد، للعلاقات الاقتصادية الدولية الحالية. وبالرغم من المبادرات التي لا حصر لها والتي اعتمدتها المنظمة بتوافق الآراء، لا تزال أقوى البلدان تتجاهلنا.

والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، وثلاث استراتيجيات دولية للتنمية، وأربعة عقود للأمم المتحدة للتنمية، وأربع دورات استثنائية على الأقل للجمعية العامة، وعدد من المؤتمرات المعنية بالسكان، والبيئة والموئل، وحتى مؤتمر ريو دي جانيرو نفسه، كل هذا يمثل الآمال التي عقدتها شعوب العالم على الأمم المتحدة، دون تحقيق نتائج ملموسة. ومن الأمور المحيطة حقا الأنانية والافتقار إلى الإرادة السياسية اللذان يواجههما الفقراء من سكان هذا العالم، أولئك الذين عانوا من الاستعمار والعنصرية والنهب والتدخل الأجنبي.

ومن ناحية أخرى، تنتشر الآن النظريات الليبرالية الجديدة في برامج المساعدة التي تقدمها المنظمة، ولا تنادي هذه النظريات إلا بمزايا مؤسسات السوق والمشروعات الخاصة. والدفاع عن هذه الخيارات وحدها يعني عزل سكان البلدان النامية عن الانتاج الحقيقي للثروة، مما يزيد من عدم المساواة ويشكل هجوما على الديمقراطية الحقة والتنمية الاجتماعية وحق البشر في أن يعيشوا حياة منتجة كريمة.

ونحن، بلدان الجنوب، لسنا أكثر من أرقام مجردة في احصاءات الشمال. فتجري دراسات دقيقة تقرر أننا سنولد بأعداد أكبر، وسيقع منا عدد أكبر فريسة للمرض، وسيموت منا عدد أكبر.

ونوعية حياة الأجيال التي ولدت وماتت وأنا أتكلم كانت تستوجب أن يكون أيضا لهذه الأضابير الضخمة، التي سجلت فيها تفاصيل المآسي، القدرة على إطعام المحتاجين وشفائهم. فمجرد معرفتنا أننا سنموت

في بلدان الجنوب من هذا الكوكب لن تمنعنا من أن ندفن.

والعالم الثالث الباقي على قيد الحياة عقد آماله مرة أخرى على تحضير جدول أعمال للتنمية وهو ينتظر باهتمام تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع. وأي إحباط جديد سيكون ترفا لن تغفره لنا أبدا هذه البشرية المعذبة.

والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي ستعقد عام ١٩٩٥ ستتيح لنا فرصة جديدة لكي نضع البشر في صلب الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ونعطي هذا الموضوع الأولوية التي يستحقها بين المهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. إن العالم الذي نعيش فيه مكتوب عليه التدمير التدريجي الذي لا يمكن وقفه إلا بحكمتنا الجماعية. والحق في الحياة، وهو أهم حق أساسي من حقوق الإنسان، يتعرض للتهديد بلا انقطاع من التلف التدريجي لطبقة الأوزون، وتلوث البيئة ومياهها الباطنية والسطحية، واستنزاف الأراضي الصالحة للزراعة، والزيادة المستمرة في حشود المصابين بنقص التغذية والعاطلين عن العمل. هذه الوحشية المجردة من الإنسانية هي نتيجة ما يطلق عليه من قبيل الخطأ الحضارة الصناعية المعاصرة. وإلى جانب هذا الواقع المؤلم، تواجه البشرية تحديات مختلفة أخرى، وإن كانت لا تقل تعقيدا.

ومؤخرا، اختتم المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أعماله بالتأكيد من جديد على عالمية هذه الحقوق وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة. وأعاد المؤتمر التأكيد بحق على أنه يجب معالجة المسألة على نحو موضوعي نزيه غير انتقائي.

وتبذل محاولات للقول بأن أغلبية انتهاكات حقوق الإنسان مصدرها بلدان الجنوب الفقيرة، بينما تأتي الأغلبية العظمى لموجهي هذه التهم من بلدان الشمال الغنية. ويبدو أن المدعين بأنهم المدافعون الحقيقيون عن بعض الحريات الفردية يضيفون إلى هذه الحريات، بسهولة مساوية، العنف الذي تشنه التيارات العنصرية والفاشية الجديدة التي تتزايد في مجتمعاتهم نفسها.

أليس هذا الشمال مصدرا، الآن أكثر من أي وقت مضى، للتمييز ضد العمال المهاجرين وضد طبقات المجتمع التي يزداد حرمانها، وضد الأقليات الوطنية؟

من هم المستفيدون من الاتجار بأعضاء جسم الإنسان؟ وأين تشيع بأكبر قدر الممارسات المنحرفة للدعارة واستخدام الأطفال في البغاء، والإدمان على المخدرات وبيع القصر؟ هل هذه، من قبيل المصادفة، هي الحريات الفردية التي يدافعون عنها بحماس كبير؟ لماذا لا يدافعون بنفس القدر من العناد عن الحق في الأكل والعمل والتعلم والعيش معيشة سليمة دون معاناة من التمييز بسبب الجنس أو العرق، أي عن الحقوق الأساسية للإنسان؟

نحن جميعا نسلم بمسؤولية الأمم المتحدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وهناك هيئات تابعة للأمم المتحدة يمكنها أن تضطلع بهذه المسؤولية بجدارة إن لم تبذل محاولات لتكيفها بمهام لا تتفق وولايتها، وإن سمح لها بالعمل على نحو موضوعي دون فرض شروط سياسية، وإن كانت ترتكز في عملها على التعاون لا على الفرض. وهذا الدور يجب أن لا يشوه، ولا يمكن أن يشوه. وبالتالي يجب أن تدرس فكرة استحداث منصب مفوض سام لحقوق الإنسان بعناية فائقة ودون أي استعجال مفرط يمكن أن نأسف عليه مستقبلا.

وفي إطار مماثل، فإن من يجنون ثمار النظام الدولي الحالي يدخلون عليه ايديولوجياتهم. ويحاولون فرض معايير التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي غالبا ما تحافظ على ذلك النظام وتدافع بحماقة عن أفكارهم فيما يتعلق بالروابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق، وهي ثلاثية جديدة تحجب معاناة الملايين.

من الضروري أن نرفض بحزم أي محاولة بل وكل محاولات البت على نحو انفرادي في هذه المسائل ذات الأهمية الجوهرية لجميع الشعوب، وأن نتجنب أن تصبح مصادر جديدة للصراع وعقبات جديدة في طريق التعاون الدولي والدور الموحد الذي تتوقعه الإنسانية اليوم من الأمم المتحدة.

وحرصا على الوفاء بالمقاصد التي كرسها ميثاق الأمم المتحدة ولكي نتيح للمنظمة أن تسهم في كفالة السلم والتعاون والتنمية، من المحتم أن نعمم الديمقراطية في الأمم المتحدة.

وسييسر ذلك إيجاد حلول للتشوهات التي ولدت بها الأمم المتحدة وتطورت، وتحويلها إلى منظمة مكرسة بحق لتعزيز التعاون بين الشعوب. وليس من المقبول ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، أن تواصل الأمم المتحدة الاستجابة لمصالح حفنة من الدول.

الأمم المتحدة ما كانت وليست الآن ديمقراطية. إن امتياز حق النقض، المصحوب بقوة الدول غير مقبول وبخاصة في حالة إمكانية تحول مجلس الأمن إلى أداة طيعة في أيدي عدد قليل من الدول، وهذا الخطر ماثل أمامنا الآن أكثر من أي وقت مضى. وليس هناك ما هو أقل أمنا في هذا العالم من مجلس الأمن، وأنا أقول ذلك بكل إخلاص.

يتطلب تعميم الديمقراطية بصورة كاملة في مجلس الأمن تدابير عديدة منها أن يخضع كل أعضائه لانتخابات ديمقراطية دورية، كما هو الحال بالنسبة للأعضاء غير الدائمين. ويتطلب أيضا إزالة امتياز حق النقض وإقرار فئة واحدة من الأعضاء، ويتفق ذلك مع مبدأ التساوي في السيادة بين الدول الذي يجب أن يصبح حجر الزاوية، على نحو قاطع، في أنشطة المنظمة.

مع ذلك، نحن ندرك العقبات التي تحول في الوقت الحاضر دون تحقيقنا لذلك الهدف، ونرى أن التقدم في هذا الاتجاه ممكن، بل لا غنى عنه أيضا.

إن عدد الشعوب الممثلة في هذه القاعة قد تضاعف أربع مرات تقريبا منذ عام ١٩٤٥. ولهذا من الضروري إرساء نظام جديد في الأمم المتحدة.

تحبذ كوبا زيادة عضوية المجلس لتصل إلى تناسب، فيما يتصل بكامل عضوية الأمم المتحدة، يقارب إلى أقصى حد ممكن التناسب الذي كان قائما عام ١٩٤٥، وتحبذ أيضا مضاعفة عدد الأعضاء الدائمين ثلاثة مرات بحيث تحصل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وافريقيا وآسيا على أكثر من مقعدين في تلك الفئة، كما هو الحال الآن بالنسبة لأوروبا. ويكفي القول أن أكثر من ٣ ٧٠٠ مليون نسمة يقطنون هذه القارات، أي ثلثي البشرية، لا يتمتعون بهذا الامتياز.

ومن الأساسي أيضا أن يكون مبدأ التوزيع الجغرافي العادل موجودا بصفة دائمة في مجلس الأمن، ليس فيما بين الأعضاء غير الدائمين فحسب ولكن فيما بين مجموع أعضائه. وبالقيام بذلك نكون قد تقدمنا خطوة أخرى صوب إضفاء الديمقراطية على عضوية المجلس.

ومما لا غنى عنه أيضا تعديل آليات تشغيل المجلس وإزالة الممارسة المسماة بالمشاورات غير الرسمية، مما يزيد الوضوح في عمل المجلس. وهذه حاجة سلم بها الأمين العام في تقريره الأخير عن عمل المنظمة. ومن نفس المنطلق، لا يجوز للمجلس أن يتجاوز ولايته وأن يتدخل في مجالات تقع ضمن نطاق اختصاصاته.

لا يمكن تأجيل اعتماد تدابير لكفالة قدر أكبر من المشاركة للجمعية العامة في المسائل المتصلة بصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، كوسيلة لتحقيق التوازن الضروري بين الجمعية ومجلس الأمن. ولا يمكننا تجاهل حقيقة أن الجمعية العامة بموجب الميثاق هي الهيئة العالمية الوحيدة بحق في الأمم المتحدة وأن هذا يعطيها مسؤوليات خاصة. إن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء الممثلين في هذه القاعة ويحق لهم محاسبته. وهذه المحاسبة ينبغي لذلك القيام بها عن طريق إصدار المجلس تقارير مضمونية وتحليلية إلى الجمعية العامة لتمكين الجمعية من القيام بالبحث والتقييم المنتظمين لأنشطة المجلس، وبوضع التوصيات اللازمة أيضا.

لا شك في وجود رغبة عامة في إنعاش المنظمة، ولكن ينبغي تحقيق هذا الهدف عن طريق إجراء المشاورات الأتم والأوضح، مسترشدين قبل كل شيء بالقرارات التي تتخذها الدول الأعضاء.

إن بعض المبادرات التي اتخذت مؤخرا والتي تحاول، دون أي تشاور أو ولاية من أي نوع، إعادة وضع أولويات هذه المنظمة مصدر لقلقنا. بل تقترح اقتراحات يبدو أنها تعتبر الأمم المتحدة هيئة متخطية للسلطة القومية، هيئة لها أمانة عامة تتصرف تصرف حكومة عالمية، وتنفذ إجراءات لا تفتقر إلى الأساس التشريعي الصحيح فحسب ولكن تسبغ عليها امتيازات بعيدة كل البعد عن طابعها المشروع. إننا نسترعي انتباه الجمعية إلى الأخطاء التي تنطوي عليها هذه المحاولات لأنه إذا أرغمنا على قبولها فإنها ستؤدي إلى صراع خطير يمكن أن يعرض سلامة المنظمة ذاتها للخطر.

وينبغي استرعاء الانتباه أيضا إلى تنفيذ بعض الأفكار والآليات الجديدة في الأمم المتحدة. حتى لو أن القرارات المتعلقة بالتقرير المعنون "خطة للسلام" قد اتخذت بالإجماع في هذه القاعة، فإن تنفيذها ليس خاليا من الأخطاء التي يمكن أن تهدد أشد مبادئ الأمم المتحدة قداسة. وما من شيء في هذه النصوص يمكن أن يبرر انتهاكات سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية أو التدخل في شؤونها الداخلية.

إن الإكثار المفرط من عدد عمليات حفظ السلام والإجراءات المتصلة بها يشكل أيضا مصدرا للقلق المتزايد. والإكثار من هذا النوع من العمليات ليس دليلا على أن الأمم المتحدة تؤدي وظائفها على نحو أفضل اليوم مما كانت عليه في الماضي؛ بل على النقيض من ذلك تماما. وعلى أي حال، ذلك من أعراض الأخطاء الجسيمة التي تهدد السلم والاستقرار في العالم.

إن العبء المالي الناجم عن ذلك والواقع على عاتق الدول الأعضاء يصل إلى أبعاد لا يمكن الاستمرار في تلبيتها. ومن ثم يجب أن نحول دون أن تصبح هذه الزيادة أكثر إرهاقا للدول الأعضاء، وبصورة خاصة تلك التي من العالم الثالث.

في العقد الأخير من هذه الألفية، يظهر عالمنا رغم كل شيء بوارق الأمل. ومنها تلك البادية من اجتماعات القمة الإبرية الأمريكية، وأخرها قد عقد في مدينة سلفادور دا باهيا البرازيلية. وأذكر هذا كمثال وجيه على المناقشة الأخوية التي عن طريقها، دون فرض أي جانب لأي شيء، حددت ونسقت مسائل ذات اهتمام مشترك.

وفي الأونة الأخيرة أيضا علم العالم بتوقيع الإعلان الذي يسلم، كتدبير أولي، بالحكم الذاتي الفلسطيني في جزء من الأراضي المحتلة. ونأمل أن يشكل هذا التطور خطوة فعالة صوب استعادة الحق المشروع للشعب الفلسطيني في أن يكون له دولته الخاصة به، في أراضيه الوطنية، وصوب إنسحاب اسرائيل النهائي من الأراضي العربية المحتلة الأخرى، بما في ذلك القدس. ولو تحقق هذا لكان إسهاما هاما في الحل النهائي للصراع في الشرق الأوسط وفي إقرار سلم عادل ودائم في تلك المنطقة المضطربة.

وقبل بضعة أيام، في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، تشرف وفدي بالاستماع إلى نيلسون مانديلا. تشجعنا ثقته بالمستقبل، ونأمل في أن تؤدي عملية الحوار الجارية حاليا إلى إقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية ولا عنصرية. ونحن على استعداد للإسهام، بجهودنا المتواضعة، صوب تحقيق هذه الغاية.

لقد نجحت في بلدي ثورة حقيقية. وقد واجهت من بدايتها عدواة من جاره، ولكن بالرغم من كل شيء تمكنت من الاضطلاع بمهمتها الإنسانية في ظل التضامن. ولقد واصلنا سعينا حتى الآن وقد تغيرت الظروف الدولية تغيرا جذريا. إن كوبا تدخل نفسها في الاقتصاد العالمي، وهي تنفتح أمام الاستثمار الأجنبي، ولكن دون أن تخسر أي مبدأ من مبادئها. وبغية مواصلة حماية تنمية شعبنا، نجري أيضا تغيرات عميقة تقوم على أساس مفهوم الحفاظ على استقلالنا والمكاسب التي حققناها فعلا. إننا حقا نواجه مشاكل خطيرة نتيجة للحصار اللاإنساني، ولكننا مع ذلك نواصل الاحتفاظ بمكانة بارزة في ميادين الصحة والتعليم والتأمين الاجتماعي، المكفولة للجميع حتى في خضم جميع الصعوبات التي نجابهها. ونتائج هذه الجهود قد اعترفت بها هذا العام الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

تبذل محاولات لسحق هذا الحلم. والجمعية العامة، في دورتها الأخيرة، اتخذت القرار ١٩/٤٧ المتعلق بضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وقد حظي القرار بترحيب الرأي العام الدولي. ومنذ ذلك الحين حدث ارتفاع مؤثر في التضامن العالمي النطاق مع بلدنا، من كل جزء من العالم، ومن أشد القطاعات والعقائد تنوعا، وحتى في الصفوف العريضة من سكان البلد المعتدي التي ترفض التدابير التي اتخذتها حكومتهم. ولقد تزايد التعاطف مع شعب يقاوم طيلة ما يزيد عن ثلاثة عقود حصارا ضاريا من جانب جاد قوي، ببسالة مثيرة للإعجاب، وسط الحرمان الذي لا يمكن تصوره. ومع ذلك، في تحد مكشوف للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة وفي تحد للرأي العام العالمي، عزز الحصار خلال الأشهر القليلة الماضية بواسطة أنظمة تنفذ بقسوة متناهية نفس القوانين التي رفضها هذا المحفل قبل أقل من عام.

وقد ازداد طابع الحصار الخارج عن الولاية الإقليمية، والضغوط تزداد شدة. وتضاعفت الإجراءات الرامية إلى إعاقة أو إيهان الصلات القائمة بين كوبا والكيانات الاقتصادية الخاصة والعامة في بلدان أخرى. إنهم يتوقون إلى الانتصار عن طريق الجوع والمرض على أمة تضرب بها الأمثال لم يتمكنوا من قهرها بالقوة أو بأصوات صفارات الإنذار.

ولا بد أن من الصعب على الممثلين اللامعين لتلك الدولة الشمالية العظمى أن يؤازروا الفرضية بأن أعمالهم تشكل حظرا ثنائيا، في وجه الدليل القاطع على أن هذه الأعمال تشكل في الواقع حصارا.

لقد قدمنا للجمعية الدليل القاطع على أنهم لا يطمعون بمواصلة الحصار فحسب بل أيضا بتعزيزه، وخنق وطني اقتصاديا، وتقويض سيادة دول أخرى،

وانتهاك حرية التجارة والملاحة، مما ينتهك أبسط المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك: إذا كانت هذه قضية علاقات ثنائية، فإن هناك إذن شعبين محاصرين، شعب كوبا وشعب الولايات المتحدة. إن الأمريكيين الشماليين يحرمون من فرصة اقتصادية من شأنها أن تعود عليهم بالفائدة؛ ويحرمون من الوصول إلى المنجزات العلمية التي تكفل بالفعل سبل الوقاية والعلاج لأمراض مثل التهاب السحايا، والتهاب الشبكية الصباغي، والريقان من نوع ب، والبرص، من بين المنجزات الأخرى التي حققها علماؤنا. إن الحق في الانتقال بحرية إلى أي مكان، هذا الحق الذي يمنحه دستورهم لكل المواطنين، ينتهك أيضا.

إن أثر الحصار على شعبي غير إنساني أيضا. فنحن نمنع من شراء الأدوية الضرورية للصحة؛ وإن قدرتنا على تحصيل الموارد لتلبية الاحتياجات اللازمة لرفاهيتنا المادية والاجتماعية مقيدة: وسلمنا وحياتنا اليومية معرضان للخطر. إن الجيل الذي انتمي إليه ولد وترعرع في ظل الحصار. إن العيش في بلد ذي سيادة وصامد جريمة قد يفرض على مليونين من الأطفال أن يدفعوا ثمنا لها بأرواحهم.

إننا نؤكد أمام شعوب العالم أنه لا يمكن أن يغفر للذين يرتكبون هذه المذبحة الجماعية أو يؤيدونها، لأن "غض الطرف عن الجريمة يعادل ارتكابها". وإذا أنكر حقنا بما يخالف كل منطق، وإذا استطاعت قوى العدوان أن تسود على العقل، فإن الكوبيين سيبقون بالرغم من ذلك مؤمنين إيمانا ثابتا بالنصر. إنا نحب الحياة، والحياة هي الحرية والاستقلال والسيادة. إنا نطالب باحترام الطريق الذي اخترناه. إننا لا نود أن نكون قدوة لأحد، ولكننا لن نقبل أبدا القسر ولا القوة.

إنني أعلم أن كلماتي ستفهم بطرق مختلفة، ولكنني قلت ما يمليه علينا ضميرنا بصفتنا بشرا أحرارا. وقد تلقى كلماتي التصفيق تعبيرا عن التضامن، أو اللباقة أو الواجب، ولكني أعلم أن هناك من يودون لنا النجاح لأن هذا ما يودونه لأنفسهم.

ولكن، سيدي الرئيس، شكري على السماح لي بالإعراب عن مشاعر شعب نبيل.

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وإنني على ثقة من أن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية وقدراتكم السياسية ستساهم بشكل فعال في نجاح أعمال هذه الدورة.

كما أود أيضا أن أسجل تقديرنا للدور البناء الذي قام به سلفكم، السيد ستويان غانيف، في إدارته الحكيمة والقديرة للدورة الماضية.

ويطيب لي في هذه المناسبة أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى معالي الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، لجهوده وتفانيه في الاضطلاع بالمسؤوليات الهامة التي أوكلت إليه من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في معالجة القضايا والمسائل التي تهم الأسرة الدولية وإيجاد حلول منصفة وعادلة للمشاكل المتعلقة بالتنمية والسلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بالدول التي انضمت مؤخرا إلى عضوية الأمم المتحدة متمنيا لها التوفيق والنجاح. إن وجودها بيننا يؤكد عالمية المنظمة ويسهم في تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة وفقا للمبادئ التي تضمنها الميثاق.

وأود في هذه المناسبة أن أعرب، باسم حكومة وشعب دولة الامارات العربية المتحدة، عن تعازينا الصادقة لحكومة وشعب الهند الصديق وتعاطفنا العميق معهما للكارثة التي حلت بهم مؤخرا نتيجة للزلزال الشديد الذي تعرضت له الهند وأودى بحياة الآلاف من المواطنين.

تنعقد الدورة الثامنة والأربعون للجمعية العامة في ظل واقع سياسي دولي جديد حافل بمتغيرات عديدة ومتزايدة في العلاقات الإقليمية والدولية، كان من أهمها تقلص المشاكل الناجمة عن الصراعات العالمية التي أدت، في الماضي، إلى تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، وهي سمات تميزت بها العلاقات الدولية منذ إنشاء المنظمة. وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، فقد شهدت الساحة العالمية نشوب صراعات إقليمية جديدة نابعة من نزاعات عرقية وقومية ودينية وتطلعات توسعية، وانتشار ظاهرة الإرهاب التي ما زالت تجتاح بعض مناطق من العالم والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليمي والدولي. وأمام هذا الوضع أصبحت معالجة هذه المشاكل وإيجاد الحلول الجذرية لها مسؤولية جماعية تحقيقا للاستقرار والتنمية والسلم الدائم، وإرساء أسس النظام الدولي الجديد الذي تتطلع

إليه دول العالم لمواجهة التحديات الكبيرة والجديدة التي تواجه البشرية جمعاء.

لقد تعاظم في المرحلة الراهنة دور ومسؤولية الأمم المتحدة وبالخصوص مجلس الأمن منذ انتهاء الحرب الباردة في عملية التنمية وصيانة وحفظ السلم والأمن الدوليين، ولا شك أن إقرار الجمعية العامة لخطة السلام والتدابير المتعلقة بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، يشكل خطوة إيجابية وبناءة للبدء في قيام المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته العظام في هذا المضمار، ويعزز كذلك من مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على العمل لتمكينها من أن تصبح أداة فعالة متعددة الأهداف في معالجة المشاكل الدولية القائمة.

وفي السياق الدولي الجديد، فإننا نرى بأن عملية هيكلة وإصلاح الأمم المتحدة تشمل أيضا مجلس الأمن باعتباره الجهاز المنوط به عملية حفظ وصيانة السلم والأمن الدوليين، آخذين في الاعتبار التمثيل الجغرافي العادل لكافة المجموعات الاقليمية كي يتماشى مع التحولات والتغيرات التي طرأت على الساحة السياسية العالمية التي تتطلب نهجا جديدا في معالجة قضايا السلم والأمن الدوليين والتنمية، نابعا من فهم وإدراك للترابط العالمي، مما يفتح آفاقا جديدة لإيجاد حلول جذرية للمشاكل القديمة والجديدة على حد سواء.

ونود أن نؤكد في هذا الصدد على أن معالجة قضايا صنع وصيانة السلم وحفظ السلم والأمن في النطاقين الاقليمي والدولي في إطار الدبلوماسية الوقائية يجب أن تراعى فيها الخصوصيات التاريخية والجغرافية والسياسية والاجتماعية والثقافية للدول، وأهمية التنسيق والتعاون والتشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية، بهدف الإسهام في التوصل إلى حلول سلمية مشتركة للنزاعات والصراعات السائدة استنادا إلى الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

لقد جسدت الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج بعد تحرير دولة الكويت الشقيقة واقعا سياسيا جديدا على المستويين الاقليمي والدولي، زادت فيه القناعة بأهمية حل المنازعات بالحوار والطرق السلمية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي استهدافا لبناء الثقة ولتعزيز السلم والأمن والاستقرار والتعايش وحسن الجوار بين دول المنطقة.

وانطلاقا من هذه المبادئ والقواعد والمفاهيم التي التزمنا بها في علاقاتنا الاقليمية والدولية، فقد أعلنت بلادي عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع جمهورية ايران الاسلامية فيما يتعلق باحتلالها عام ١٩٧١ للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة. ومن على هذا المنبر الذي انطلقت منه دعوات السلام فإننا نناشد مرة أخرى جمهورية ايران الاسلامية الاستجابة لفتح حوار وبدء مفاوضات من أجل إنهاء هذا الاحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الامارات العربية المحتلة.

إن دولة الامارات العربية المتحدة تعمل مع الدول الشقيقة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إطار من التعاون والتآزر والتلاحم لتحديد سياساتها وعلاقاتها الاقليمية والدولية استنادا إلى الحقائق الجغرافية والسياسية والاقتصادية القائمة ووفقا لمصالحها القومية وذلك من منطلق إنتمائها العربي والاسلامي. وقد أكد قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤتمر القمة الأخير الذي انعقد في أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ أهمية اتباع أسلوب الحوار والتفاوض كنهج أساسي لتسوية النزاعات بين الدول وبالطرق السلمية وبما يتمشى وينسجم مع الشريعة الاسلامية السمحاء، وبما يجسد التزامها بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة اسودي (ليبريا).

إن دول المجلس تؤكد حرصها التام على أهمية احترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام النظام السياسي لكل دولة وسيادتها على مواردها الطبيعية وفقا لسياستها الانمائية والبيئية ورفض استخدام القوة أو التهديد باستعمالها كوسيلة لحل المنازعات القائمة، حتى يتسنى لها تسخير طاقاتها ومواردها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها المرحلة الراهنة.

مازال النظام العراقي يمارس سياسة المماطلة والتسويف في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتجاه هذه الحالة على المجتمع الدولي إلزام ذلك النظام بالامتثال لتلك القرارات واحترام النظام السياسي لدولة الكويت وسيادتها الوطنية والاقليمية والكف عن ترديد أطماعه وأهدافه التوسعية.

إن قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٢) المتعلق بترسيم الحدود بين دولة الكويت والعراق وضمان حرمة الحدود الدولية بين البلدين بموجب أحكام الفصل السابع

من الميثاق يعتبر خطوة إيجابية وإسهاما دوليا أساسيا لتحقيق الأمن والاستقرار الاقليمي والدولي.

كما نرى ضرورة ممارسة المجتمع الدولي ضغوطا لدفع النظام العراقي إلى الالتزام بالقانون الانساني الدولي من أجل إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى بصورة عاجلة، ولوضع حد نهائي لهذه المأساة الإنسانية التي تتعارض في جوهرها مع أبسط قواعد الأعراف الدولية المتعلقة بحقوق الانسان.

وفي الوقت ذاته نؤكد أيضا حرصنا الشديد على وحدة العراق وسلامته الاقليمية، وإن ما يتعرض له الشعب العراقي من معاناة وصعاب هي مسؤولية النظام العراقي نتيجة لموقفه وسلوكه المتمثل بعدم التزامه باستكمال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كان لا بد أن تنعكس على منطقتنا العربية إيجابيات التغييرات الدولية التي نجمت عن زوال نظام القطبين وإنهيار الأحلاف العسكرية والاستقطابات الدولية التي لازمت هذا النظام، واستبدال ذلك كله بالحوار والتعاون فيما بين القوى الكبرى وبالرغبة في تسوية النزاعات الاقليمية والسعي إلى هذه التسوية بالطرق السلمية.

لقد رحبت دولة الامارات العربية المتحدة بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام وبإجراء المفاوضات الثنائية وكذلك المتعددة الأطراف التي شاركت فيها، كما أعلنت بلادي ترحيبها "بإعلان المبادئ" الذي تم التوقيع عليه بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، باعتباره بداية إيجابية وخطوة أولى في سبيل التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للصراع العربية الاسرائيلي، وللقضية الفلسطينية على أساس الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة المعنية وبالذات قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ مقايضة الأرض بالسلام وبما يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية والمشروعة بما في ذلك حقه في تقرير مصيره، وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري والقدس الشريف.

إننا ندعم الجهود والمساعي الحثيثة للحكومة اللبنانية الشقيقة من أجل بسط سيادتها الوطنية على كافة التراب اللبناني. ونطالب في هذا الصدد بوجوب التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وذلك إسهاما في إستتباب السلم والاستقرار ولتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول وشعوب المنطقة.

إن دولة الامارات العربية المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء تردي الأوضاع الأمنية في الصومال الشقيق الذي راح ضحيته العديد من القتلى والجرحى. ونحن، من جانبنا، ندعم الجهود الدولية الي تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية من أجل تخفيف هذه المعاناة الإنسانية، وتوفير ظروف آمنة لاستمرار تقديم المساعدات والإغاثات الإنسانية، وإعادة تشكيل الهياكل الوطنية وبالخصوص الاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

وانطلاقا من الروابط التاريخية الوثيقة التي تربطنا بالصومال الشقيق فقد قامت دولة الامارات العربية المتحدة بتقديم المساعدات الانسانية والمالية منذ بداية الأزمة إلى جانب مشاركتها في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويحدونا الأمل أن تضع جميع الفصائل الصومالية في اعتبارها المصالح الجوهرية للشعب الصومالي، وأن تتعاون لتسهيل مهمة الأمم المتحدة، والعودة إلى المفاوضات والحوار من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية والتسوية السياسية، هدفا لاستعادة السلم والأمن والاستقرار في ذلك البلد الشقيق.

لقد تابعت دولة الامارات العربية المتحدة، حكومة وشعبا، بحزن عميق المأساة المفجعة التي تتعرض لها جمهورية البوسنة والهرسك منذ أكثر من ثمانية عشر شهرا. كما أدانت بلادي أعمال القتل، وتهجير السكان، والتطهير العرقي، والإبادة الجماعية، والاغتصاب، التي تمارسها قوات الصرب والكروات البوسنيين، والمدعومة من قبل الجيش النظامي لصربيا والجبل الأسود ضد شعب البوسنة والهرسك وبالخصوص المسلمين منهم.

وقد أيدت بلادي القرارات التي صادق عليها مجلس الأمن والجمعية العامة، والمتعلقة بمحاكمة ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب في البوسنة والهرسك والتي سيؤكد تطبيقها التزام المجتمع الدولي بتعهداته وقيام الأمم المتحدة بواجباتها ومسؤولياتها وفقا للميثاق ومبادئ القانون الدولي.

إن خطة التقسيم المقترحة في مفاوضات جنيف لحل النزاع القائم في البوسنة والهرسك غير منصفة، لأنها تضفي الشرعية القانونية على العدوان والتطهير العرقي، كما تكافئ المعتدين، بضم الأراضي التي استولوا عليها بالقوة. وأمام هذه الحالة المأساوية تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية تاريخية وأخلاقية بالدفاع عن دولة عضو في المنظمة الدولية والحفاظ

على استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها، وحقها المشروع في الدفاع عن النفس.

إن التقدم المحرز في المحادثات التفاوضية مؤخرا بين الأحزاب السياسية في جنوب افريقيا وما توصلت إليه من نتائج بتشكيل مجلس تنفيذي انتقالي في البلاد يعتبر خطوة إيجابية هامة في سبيل وضع الترتيبات النهائية للانتخابات المقبلة في مطلع العام القادم، وإصدار دستور دائم يهدف إلى إقامة دولة ديمقراطية موحدة وغير عنصرية في هذا البلد.

من التحديات الكبرى التي مازالت تواجه المجتمع الدولي انتشار أسلحة الدمار الشامل، وبالخصوص النووي منها، مما يشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين. لذا تقع على المجتمع الدولي مسؤولية تشجيع تدابير بناء الثقة على الصعيدين الاقليمي والدولي، وذلك من أجل خلق مناخ دولي آمن. وإننا نرى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعتبر الركيزة الأساسية لدعم الجهود الدولية والمبادرات الاقليمية، في سبيل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وإزالة العوامل التي تهدد الأمن والسلم الاقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات الايجابية الأخيرة في مجال نزع السلاح ومنها توقيع غالبية دول العالم، بما في ذلك دولة الامارات العربية المتحدة على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. كما نؤكد من جديد أهمية إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ومن جملتها منطقة الشرق الأوسط.

وبالرغم من التقدم الذي تم إحرازه في بعض من المجالات السياسية والاجتماعية، فإننا لم نشهد بعد أي تقدم ملموس في مجال البيئة الاقتصادية العالمية، فالفجوة بين الشمال والجنوب تزداد اتساعا والأوضاع المعيشية في العديد من الدول النامية في تدهور مستمر نتيجة لأعباء المديونية الخارجية، والانخفاض المستمر في أسعار السلع الأساسية، والتدهور العام في معدلات التبادل التجاري والسياسات الحمائية. وأمام هذا الوضع فالمسؤولية أصبحت جماعية لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية بما يحقق التعاون الفعال لدفع عملية التنمية الاقتصادية في كثير من الدول، ولا سيما النامية مما سيساعد في تحسين أوضاعها المعيشية والتنموية.

لقد امتدت آفاق التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية إلى أبعاد جديدة في مقدمتها قضية البيئة والتنمية، التي أكدت عليها الدورة السابعة والأربعون للجمعية العامة من خلال إنشاء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة، وهذا يعكس إدراك المجتمع الدولي لطبيعة المشاكل الاقتصادية الدولية الراهنة وأهمية تحقيق التعاون الاقليمي والدولي والأهداف الشاملة للسلم والتنمية.

لقد ساهمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدور فعال في مجال التعاون الاقتصادي الاقليمي والدولي، من خلال مواقفها الايجابية والعملية، ومساهماتها الفعالة في مساعدة العديد من دول العالم الثالث في مسيرتها التنموية، وذلك انطلاقا من إيمانها بمبادئ التعاون الاقتصادي بين دول العالم، وبالخصوص مع شقيقاتها الدول العربية والاسلامية. كما أن النسبة التي تقدمها دول المجلس من ناتجها القومي الاجمالي، كمعونات ومساعدات للدول النامية، أكبر من تلك التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة، رغم اعتماد اقتصاديات دول مجلس التعاون على النفط، كمصدر رئيسي للدخل القومي، الذي يعتبر ثروة ناضبة. يضاف إلى ذلك حاجة تلك الدول الأساسية إلى إعادة تطوير وصيانة هياكلها التنموية والاجتماعية والاقتصادية نتيجة لما تعرضت له من أوضاع ومشاكل بسبب الحروب والنزاعات التي شهدتها المنطقة في العقدين الأخيرين.

إن روح التسامح والالتزام بالقيم الحضارية والإنسانية النبيلة وأهداف ومبادئ الميثاق يجب أن تكون نبراسا لنا نحو مستقبل زاهر تتطلع إليه أمم وشعوب العالم خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية. وعلى الدول الكبيرة والصغيرة، المتقدمة النمو والنامية أن تعمل لاغتنام هذه الفرصة التاريخية لتطوير علاقات أفضل وأكثر سلما بين دول العالم ترمي إلى بناء مستقبل جماعي تسوده لغة الحوار السلمي في حل المنازعات ويتعزز فيه الاستقرار والأمن والتعايش السلمي.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، باسم وفد الجمهورية العربية السورية يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، وأن أشيد في هذه المناسبة بدور بلدكم الصديق في حركة عدم الانحياز، وبالمساهمات الإيجابية التي قدمتها دول امريكا اللاتينية الصديقة للأمم المتحدة.

كما يسرني في هذه المناسبة أن أعرب عن تقديرنا لما حققه سلفكم السيد ستويان غانيف من نجاح في إدارة أعمال الدورة السابقة، متمنين له

ولبلغاريا الصديقة كل تقدم وازدهار.

وأرحب بالدول الجديدة التي انضمت إلى منظمتنا الدولية، معربا عن الأمل في أن تساهم عضويتها في رفد الأمم المتحدة بطاقات جديدة فاعلة.

لقد طرحت نهاية الحرب الباردة على المجتمع الدولي تحديات ضخمة وأسئلة جوهرية، بقي معظمها حتى الآن دون أجوبة شافية، فيما ترك بعضها لحكم التاريخ وفعل الزمن. وكان واضحا للكثيرين في مختلف أنحاء العالم أن مواجهة هذه التحديات الجديدة لم تكن بالأمر اليسير على أي بلد بمفرده، مهما بلغ من القوة أو الحكمة.

غير أن ما زاد المناخ الدولي تعقيدا وصعوبة هو قيام من اعتبروا أنفسهم منتصرين في هذه الحرب بردود فعل عكسوا فيها مصالحهم الضيقة والآنية، أكثر مما عكسوا معطيات الواقع الجديد الذي كان من شأنه أن يخدم مصالحهم البعيدة المدى، ويخدم في الوقت ذاته مصالح البلدان الأخرى، أو على الأقل لا يلحق الأذى بها.

لقد كان هذا من بين الأسباب الرئيسية التي حالت دون تبلور نظام عالمي جديد حتى الآن. إذ لم يكن من المعقول أن تؤيد دول وشعوب نظاما لا رأي لها فيه ولا مصلحة ملموسة تنتظرها منه. ولعل هذا ما يفسر سبب تراجع الحديث والتوقعات، يوما بعد يوم وسنة بعد سنة، حول قيام نظام عالمي جديد على أنقاض النظام القديم.

إن ما نشهده اليوم في الساحة الدولية هو القليل من البناء واللبنات الجديدة، والكثير من الانقاض والفوضى والأسئلة المعلقة في الفراغ. هل أصبح عالم اليوم أكثر أمنا واستقرارا؟ وهل تراجعت أسباب التوتر الاجتماعية وأنواع النزاعات الإقليمية؟ وهل تقلص عدد اللاجئين والمهجرين في العالم؟ وهل أصبحت حياة عامة الناس في الجنوب وحتى في الشمال أكثر ازدهارا وبحبوحة؟ إنها أسئلة مشروعة، ولكن سرد تفاصيل الأجوبة عليها أمام هذا المحفل الدولي لن يشكل مصدر ارتياح وسعادة للكثيرين منا، لا سيما أن البؤر المتفجرة في بقاع شتى من العالم تنذر بزيادة حجم المعاناة الإنسانية من قتل وتشريد وتطهير عرقي وجوع حقيقي يعرف الرأي العام القليل عنها. ويكفي القول إن عدد النزاعات المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة، هو أقل من تلك النزاعات القائمة التي تنتظر دورها.

إننا لا نستهدف من هذا الوصف الموضوعي للوضع الدولي الجديد إعطاء الانطباع بأن الماضي كان أفضل من الحاضر. فهذا ليس منطق بلادي سورية، ولا هو منطق الحياة التي نؤمن بأنها تتجه دوما وحتما نحو الأفضل، وأن تعثرت في مرحلة ما، واعتراها الركود في مرحلة أخرى.

لكن هدفنا الحقيقي في توصيف الوضع الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، هو محاولة تقويم جادة نشترك فيها - كما نعتقد ونلمس - مع بلدان عديدة وعديدة من دول العالم، تتوق إلى تصحيح مسار العلاقات الدولية بوجهيها السياسي والاقتصادي، كي تصبح أكثر ديمقراطية وإنصافا.

وفي هذا السياق لا نجد إطارا أفضل من الأمم المتحدة لتعزيز الحوار والتعاون الدوليين. ولكي يعطي هذا الحوار نتائج إيجابية ومثمرة لمصلحة الجميع فإنه يتطلب إعادة هيكلة الأمم المتحدة، بإدخال الاصلاحات الديمقراطية على صنع القرار فيها، ليأتي معبرا عن رأي الأغلبية. إذ ليس من المعقول - على سبيل المثال - أن يصار إلى استغلال آليات الأمم المتحدة أحيانا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بذريعة أو بأخرى، قبل أن يتاح للدول الأعضاء نفسها إدخال الاصلاحات المطلوبة على المنظمة الدولية، بما يضمن التمثيل العادل في أجهزتها الرئيسية، وعدم استخدام الانتقائية والمعايير المزدوجة في التعامل مع القضايا المصيرية للدول الأعضاء.

ولكن كيف يمكن أن تتوقع غالبية الدول الأعضاء إجراء مثل هذه الاصلاحات المطلوبة على هيكلية الأمم المتحدة في الوقت الذي تلجأ فيه بعض الدول التي افتخرت بإنجازاتها في إنهاء الحرب الباردة، إلى شن حروب باردة، في السر والعلن، على الدول التي تتمسك باستقلالها وسيادتها الوطنية.

ونشعر بأن من واجبنا لفت الانتباه إلى أن الفشل في إدخال الاصلاحات المطلوبة على الأمم المتحدة سيبقيها عاجزة عن معالجة النزاعات الإقليمية التي تتزايد يوما بعد يوم. ويخشى أن يتحول دور هذه المنظمة الدولية الهام، مع مرور الزمن، إلى معالجة مشاكل عشرات الألوف من الجنود الدوليين الذين يكلفون بمهمات حفظ سلام مفقود، الأمر الذي يستنزف موارد الأمم المتحدة ويشغلها عن أداء قدر كبير من المهام المنوطة بها.

إن مشاعر القلق المتعددة الأشكال التي تسود معظم شعوب العالم، وخصوصا في الدول النامية، هي أعمق مما تبدو على السطح. ولعلنا نحن العرب والمسلمين قد أصبحنا مؤخرا أكثر حساسية من غيرنا إزاء ما يخطط لضرب مصالحنا، وتشويه تاريخنا الذي لم يكن أبدا في ذروة تألقه عنصريا ولا عدوانيا تجاه الشعوب والديانات الأخرى. بل كان إنسانيا وحضاريا بشهادة جميع المؤرخين الغربيين المحايدين.

ومن حقنا أن نتساءل لماذا تستمر الحملة الظالمة ضد العرب والمسلمين، ويجري التشهير بهم لمجرد الإعلان عن ارتكاب أفراد لعمل إرهابي ضد أهداف غربية، في حين لا يجري التشهير بالمسؤولين فعلا عن أعمال الإرهاب ضد آلاف الضحايا من العرب في الأراضي المحتلة وجنوب لبنان.

لقد حان الوقت لصحوة الضمير الغربي والتعامل بنزاهة مع القضايا الحساسة التي تمس كرامة الشعوب وسيادة الدول. إن نزاهة القوي لا يمكن أن تفسر أو تفهم، بأي مقياس أخلاقي، كتنازل يقدم للطرف الآخر، بل غالبا ما ترفع من مكانته وشأنه.

لا يخفى على أحد في العالم حقيقة أن الصراع العربي - الإسرائيلي هو من أطول الصراعات وأكثرها خطورة وتعقيدا في العالم. وهذا ما يفسر سبب انشغال الأمم المتحدة منذ إنشائها بهذا الصراع كما لا يخفى على المتابعين للتطورات في المنطقة أن سورية بقيادة الرئيس حافظ الأسد لم تتخل منذ عشرين سنة خلت عن قناعتها الراسخة بضرورة تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة على أساس قرارات الأمم المتحدة، والشرعية الدولية.

ومع أن مبادرات عديدة طرحت خلال السبعينات والثمانينات في محاولة لمعالجة الصراع العربي - الاسرائيلي، إلا أن سورية عارضتها، فقط بسبب تجاهل هذه المبادرات لشمولية الحل، وكذلك لتجاهلها مشاركة الفلسطينيين وضمان حقوقهم الوطنية.

لقد لعبت سورية دورا إيجابيا وأساسيا في المفاوضات الطويلة والشاقة مع الولايات المتحدة الامريكية، لعقد مؤتمر سلام في مدريد، بعد أن تلقت تأكيدات امريكية، تضمن مشاركة الفلسطينيين وشمولية الحل على جميع الجبهات، وفق القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ "الأرض مقابل السلام".

إن سورية في استجابتها للمبادرة الأمريكية جعلت - وباعتراف العالم بأسره - عقد مؤتمر السلام ممكنا، منطقة من إدراكها العميق أن السلام في منطقتنا، لكي تقبله شعوبنا، يجب أن يكون عادلا وشاملا يعيد كامل الأراضي العربية المحتلة، ويحقق الأمن والسلام والاستقرار للجميع في المنطقة. وما لم يكن السلام كذلك، فلن يعيش ولن يصبح سلاما حقيقيا مستقرا يمكن أن تتعايش فيه ومعه شعوب المنطقة.

إن السلام الذي يمكن أن يحظى بتأييد شعبي عريض ومستمر هو السلام المشرف لنا ولغيرنا، السلام الذي يشعر فيه أبناء شهدائنا وأمهاتهم أن أعزاءهم الذين سقطوا في ساحات المعارك قدساهموا أيضا بإشادته على أسس من الحق والعدل، وحاولوا بدمائهم وتضحياتهم دون فرض الاستسلام على الأمة.

إن سورية التي دأبت على التمسك بالسلام العادل والشامل، وبرهنت عن جديتها وعزمها على تحقيقه في محادثات واشنطن، وعبر التنسيق المتواصل مع الأطراف العربية وراعيي مؤتمر السلام، هي في الواقع أكثر حرصا وجدية في جهودها لتحقيق السلام، من أولئك الذين خرجوا عن التنسيق العربي، وأقدموا بتوقيعهم المنفرد على فتح أبواب المنطقة على كل الخيارات التي قد يكون خيار السلام أضعفها، ما لم تبذل جهود حثيثة وجادة، لتحقيق تقدم جوهري وملموس على المسارين السوري واللبناني.

إننا في سورية لا نبالغ في وزن هذا الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، لأن كل بند فيه يحتاج إلى مفاوضات جديدة، كما لا نقلل من تداعياته المحتملة، وبخاصة في الساحة الفلسطينية، لأنه أحدث انقسامات حادة فيها. ولكن بصرف النظر عن كل ذلك، نعتقد أن أخطر ما تواجهه عملية السلام هو محاولات اسرائيلي إعطاء الإنطباع، بعد توقيع هذا الاتفاق وكأن السلام قد تحقق في المنطقة، وأن على الأسرة الدولية، وخصوصا الدول العربية، أن تتصرف على هذا الأساس.

لقد أصبح حكم التاريخ على الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، منذ مفاوضات "أوسلو" السرية، من مسؤولية الشعب الفلسطيني ومؤسساته المختلفة. ولا يظنن أحد أن سورية ستعرقل هذا الاتفاق، ولا هي بحاجة لأن تفعل ذلك. ولكن في نفس الوقت، يجب ألا يتوقع أحد أن تقوم سورية بمنع الفلسطينيين من انتقاد هذا الاتفاق، علما بأن رئيس الحكومة الاسرائيلية لم يستطع منع المعارضة الاسرائيلية من انتقاد هذا الاتفاق، رغم تأكيداته المتكررة بأنه لم يقدم أي تنازل للفلسطينيين.

وعلى الرغم من ذلك فإن اسرائيل تعتبر أنها بحاجة إلى وقت كاف لهضم الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني، في محاولة مكشوفة للتهرب من المتابعة الجادة لعملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد قبل سنتين، في حين اعتبر المجتمع الدولي، وفي مقدمته الولايات المتحدة الامريكية، ان الاستفادة من الزخم الذي ولده هذا الاتفاق ضرورية لمتابعة عملية السلام على المسارات الأخرى، وخصوصا المسارين السوري واللبناني.

كما أكدت الدول العربية أيضا في بيانها الصادر عن اجتماع وزراء خارجيتها في القاهرة بتاريخ ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ أن هذه الخطوة الأولى:

"ينبغي أن تستكمل بخطوات عاجلة على كل المسارات وتضمن انسحاب اسرائيلي من كامل الجولان السوري المحتل ومن الأراضي اللبنانية، إيمانا من مجلس الجامعة العربية بأن السلام الدائم لابد أن يكون شاملا وعادلا ومستندا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢(١٩٦٧) و٣٣٨(١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) والشرعية الدولية".

إن السلام لا يمكن أن يشاد على أراض محتلة ولا على حقوق مغتصبة. إن الذين يحاولون اليوم إيهام الناس وكأن الشرق الأوسط قد تحول فجأة إلى واحة من السلام والازدهار يدركون أكثر من غيرهم أن السلام والاستقرار والازدهار لا يمكن أن تتعايش مع الاحتلال والغطرسة وإنكار حقوق الآخرين.

لقد حان الوقت لأن تتوقف اسرائيل عن خداع الرأي العام العالمي وتصوير نفسها كضحية. إذ هل يعقل أن بلدا ينتج ويمتلك أكثر الأسلحة تطورا بما فيها جميع أصناف أسلحة الدمار الشامل، ويحتل أراضي الغير بالقوة، ويتحدى قرارات الأمم المتحدة، ويظل بالرغم من كل هذا يزعم أنه هو الضحية!

إن بلادي سورية، التي تعلن مواقفها بصراحة ووضوح أمام العالم دون أن تخشى في الحق لومة لائم، لن تفرط بأي شبر من أراضيها المحتلة، وهي ملتزمة بمتابعة عملية السلام بجدية، وبما هو مطلوب منها وفق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ "الأرض مقابل السلام"، وستواصل العمل مع راعيي عملية السلام للمساهمة في تحقيق سلام عادل وشامل وحقيقي، لكى تصبح منطقة الشرق الأوسط فعلا واحة سلام واستقرار وازدهار.

السيد ولاياتي (جمهورية إيران الاسلامية) (تكلم بالفارسية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود ، قبل البدء بإدلاء بياني، أن أعرب عن أعمق تعازي جمهورية إيران الاسلامية شعبا وحكومة للهند شعبا وحكومة على الزلزال المأساوي الذي تسبب بمعاناة إنسانية هائلة.

إسمحوا لي في البداية أن أعرب عن صادق التهانئ للسفير إنسانالي ممثل غيانا على انتخابه بجدارة رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إن مؤهلاته الشخصية وخبرته الدبلوماسية صفتان قيمتان يجب استغلالهما كاملا وبجدية من أجل تعزيز مقاصد الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد للرئيس على تعاون وفد بلدي بلا تحفظ من أجل تحقيق هذا المسعى المشترك.

وأود أيضا أن أرحب بالأعضاء الجدد في المنظمة وأن أعرب عن الأمل في أن مشاركتهم في هذه الهيئة ستعزز عالميتها وتقوي روح العالمية والتعاون الدولي. وفي حين تخضع العلاقات الدولية حاليا لتغير عنيف وحاسم فإن وجود ممثلي الأغلبية الساحقة من الدول هنا يوفر للجمعية العامة في هذه الدورة فرصة فريدة لتهيئة مستقبل أفضل وبيئة دولية يكونان أكثر تماشيا مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

إن مثل هذه الفرصة تصاحبها طبعا مسؤولية جسيمة وتاريخية من جانب كل فرد منا. ويجب علينا أن نملك فهما كاملا لطبيعة التحول في العلاقات الدولية في عالم اليوم، ويجب علينا، من خلال الاعتماد على مواردنا وإمكانياتنا المشتركة الواسعة، أن نمنع ظهور وانتشار الأزمات والحروب والمظالم والبؤس الإنساني، وهي أمور أفسدت السنوات الـ ٥٠ الأولى من عمر الأمم المتحدة.

وإذا أردنا، عشية الذكرى السنوية الخمسين للمنظمة، أن نكفل مستقبلا أكثر نشاطا ونجاحا لها يجب علينا أن نقوم بإعادة التقييم الواعي لسجلنا، وأن نحدد إنجازاتنا فضلا عن مواطن ضعفنا والعوائق التي تعترض سبيلنا. ومما يؤسف له أنه بعد خمس سنوات من انتهاء الحرب الباردة، لا يزال البعض من الصفات الأكثر سلبية التي اتسم بها ذلك العهد بادية في العلاقات الدولية.

إن التوسعية والرغبة في السيطرة، وتجاهل القيم المادية والثقافية والمعنوية للأمم، وكبت الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية، وفوز المصالح القصيرة النظر

للقلة المسيطرة على مصالح وتطلعات الأغلبية وعلى حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تستمر في إعاقة الشؤون الدولية وللأسف البالغ المنظمات الدولية. ولقد أسفر هذا عن تحد تاريخي للأمم المتحدة يتمثل في صون وتعزيز دورها المتصور ومصداقيتها في أعقاب أزمة الخليج الفارسي. علاوة على ذلك، على الرغم من توقف المنافسة العسكرية بين الدول العظمى، فإن العديد من التهديدات المعقدة والخطيرة، بما في ذلك التهديدات الناجمة عن توترات عرقية، والافتقار إلى التنمية، والفقر، والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وانحلال البيئة، دفع بالإنسانية إلى حافة الهاوية.

وخلال فترة الحرب الباردة، أرسيت العلاقات بين الشرق والغرب - وبالتالي العلاقات الدولية عامة - على مفاهيم خاطئة، والريبة المتبادلة، وافتقار كامل إلى الثقة. وقد أدت هذه العوامل دورا مركزيا في إيجاد عالم غير آمن، حرمت الأمم المتحدة فيه من أية فرصة لتحقيق إمكانياتها الواسعة من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

لذلك، فإن التزامنا الأول هو تحديد واستئصال أسباب الأزمات والريبة الموروثة عن الحرب الباردة، واتخاذ خطوات صحيحة لتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز التفاهم وتقوية الثقة المتبادلة على الصعيد الدولي.

وينبغي أن يبدأ ذلك العمل بشن حملة شاملة على خطوات لاستعادة الثقة العالمية بالأمم المتحدة. وأن اتخاذ نهج متوازن موضوعي يتسم ببعد النظر إزاء مختلف التحديات والأزمات السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية، ويقوم على العدالة وعلى المبادئ والأهداف المشتركة المكرسة في الميثاق، لهو الشرط الأساسي لاستعادة وتعزيز مصداقية المنظمة، ويمكن لهذا النهج أيضا أن يؤدي دورا هاما في تأمين الثقة والاستقرار الطويلي الأمد. وفي هذا السياق، من شأن تعريف وتحديد وتعميق القيم والمصالح المشتركة أن تؤدي إلى تيسير التفاهم وضمان التعاون الدولي.

فإذا لم نتبع هذا النهج، فستُدفع البلدان إلى خضم معضلة أمنية تنجم عن خيارين غير مقبولين للبقاء: إما تعزيز قدراتها العسكرية ومن ثم التعجيل بحدوث سباق للتسلح أو الإذعان للدول التوسعية ونزواتها. وفي أي من الحالتين، يُقحم العالم في عصر جديد من الخوف والاضطراب.

ويقوم مجلس الأمن بدور فاصل في هذا الشأن، إما بتصعيد هذه المعضلة أو بعكس اتجاهها. وبعبارة أخرى، بإمكان المجلس إما أن يفاقم التوتر والريبة أو أن يشجع التفاهم والثقة واحترام حكم القانون في العلاقات بين الدول.

فإذا دل سلوك مجلس الأمن على التزام لا لبس فيه بإعلاء شأن العدالة ومبادئ الميثاق، وبمكافحة العدوان وبنجدة الضحايا، وإذا أبدى المجلس الإرادة السياسية المعقودة على الكف عن الكيل بمكيالين، يمكن أن نأمل عندئذ في ردع الذين من المحتمل أن يقوموا بالعدوان وفي تقليل الزعزعة والخوف الدوليين، وفي تلافي التكلفة البشرية الهائلة المترتبة على الحروب والأعمال العدائية.

ومن الناحية الأخرى، عندما يواجه مجلس الأمن بعض أعمال العدوان والجرائم الدولية بالإذعان لها وعدم الاكتراث بها، نتيجة لحسابات سياسية، وعندما تكون معايير اللجوء إلى التدابير القسرية المتوخاة في الفصل السابع من الميثاق المصالح السياسية القصيرة الأجل للدول؛ وعندما لا تلقى أعمال العدوان ومحاولات إبادة أمة بأسرها ردا حاسما وقويا، بينما يتم اللجوء إلى استخدام القوة في حالات أخرى على وجه السرعة قبل محاولة تفهم ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع؛ وأخيرا، عندما تنفذ بعض قرارات المجلس بقوة وعزم بينما تظل قرارات أخرى حبرا على ورق طيلة سنوات؛ عندئذ لا يمكن لأحد أن يتوقع لمن يحتمل أن يقوموا بالعدوان أو ممن يمكن أن يكونوا ضحايا للنزعة التوسعية الأجنبية أن يكون لديهم توقع يعول عليه فيما يتعلق برد فعل مجلس الأمن. وبالتالي ليس لنا بعد استبعاد مصداقية عامل الردع أن نتوقع سوى استمرار العدوان والنزعة التوسعية وتفاقم المآسي الإنسانية المروعة المترتبة على ذلك، مما يؤدي حتما إلى آثار غير مرغوب فيها على سلطة الأمم المتحدة ومصداقيتها.

وإن عدم قيام مجلس الأمن بالمواجهة المنصفة للأزمة الفلسطينية وأعمال العدوان المستمرة على الشعب الفلسطيني وعلى لبنان وسوريا، ناهيكم عن تعمده للميل عن إعمال قراراته، لهو تصوير محزن لسيادة تفضيل المصالح السياسية على السلم والأمن والقانون الدولي والإنصاف. وقد ازدرت اسرائيل، معتمدة على دعم عدد من الدول القوية، ازدراء تاما بلا عقاب بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وانتهجت بلا هوادة سياسة معتمدة على القوة العسكرية، وأمعنت في العدوان وواصلت النزعة التوسعية وتجنبت أي التزام بالنظم الدولية لعدم الانتشار النووي. وهي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية في المنطقة. وقد انتهكت

انتهاكا منتظما وجسيما أبسط حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ومارست الإرهاب بجميع أشكاله كسياسة رسمية. وتلك حقائق يثبتها التاريخ وتستند استنادا راسخا إلى الملاحظات الدولية الموضوعية وإلى الأدلة الموثقة دوليا. إن حملة التضليل التي نظمتها اسرائيل بمهارة ضد الآخرين ومحاولاتها إذكاء نيران الشقاق والريبة والانقسام بين دول المنطقة لا يمكن أن تخفي هذه الحقائق، كما لا يمكنها أن تضفي الشرعية على الخطط غير الواقعية والقصيرة النظر المفروضة كحلول أو كآليات لإعادة إحلال السلم والاستقرار في المنطقة.

ونرى أنه لا يمكن إعادة السلم والاستقرار والثقة المتبادلة إلى الشرق الأوسط وإلى أرض الوحي والسلام المقدسة إلا عن طريق التعامل الجاد غير المتحيز مع هذا الواقع واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التامة. وعلى أساس هذه الحقائق التاريخية الموضوعية، إن الاتفاق المبرم مؤخرا بالرغم من حملة الدعاية الدولية المصاحبة له، لا يقدم حلا واقعيا للأسباب الجذرية للصراع، ولا يبشر باستعادة الحقـــوق الفلسطينية، ومن ثم فليس بمقدوره أن يقم العدل وهو الأساس الوحيد للسلم الدائم. ولا يمكن لأحد أن يتخلى عن فلسطين باسم الشعب الفلطيني أو عن القدس الشريف باسم المسلمين. ونحن نعتبر التوقيع على هذا الاتفاق مؤامرة على الإسلام وعلى فلسطين ونعارضه.

إن المأساة الإنسانية الجارية في البوسنة والهرسك دليل آخر يبعث على القلق على العواقب الناجمة عن إذعان مجلس الأمن للعدوان، وعدم تصديه بصلابة لأسباب المحاولة البغيضة لإبادة أمة بأسرها. وفي مواجهة العدوان والإبادة الجماعية والاغتصاب والقتل العشوائي في البوسنة والهرسك، لم يف مجلس الأمن، بتجاهله للدعوات المتكررة من جانب الجمعية العامة، بمسؤوليته الدولية بل حرم الضحايا من وسيلة الدفاع عن أنفسهم. ولا يمكن للمجلس، الذي منعته أوهام عدد من الأعضاء الدائمين ومصالحهم المتخيلة من اتخاذ إجراء، أن يبرر بالتأكيد هذا النهج بالتستر خلف ذريعة مريحة وهي وجود الحرب الأهلية. ولا يمكن قبول هذه الذريعة، على الأقل نظرا لأن نفس المجلس، في حالة أخرى أكثر تعقدا من حالات الصراع الأهلي في الصومال - حيث يصعب أكثر بكثير تحديد الضحية والمعتدى - لم يتخذ إجراء فحسب، بل أعطى أيضا فعليا لبلد واحد الإدارة الكاملة لعملية الأمم المتحدة، وقام هذا البلد، بدافع من مصالحه الخاصة المتصورة، بعمليات مكثفة، ومن دواعي السخرية أن يكون ضحايا تلك العمليات الرئيسيين نفس الناس الأبرياء والمحرومين الذين بدأت العملية بزعم مساعدتهم وحمايتهم.

والآن، وبسبب عدم قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات جادة، أرغم مسلمو البوسنة على الدخول في مفاوضات غير متوازنة تحت الضغط العسكري والدبلوماسي بكل أسف، ويتحتم على الجمعية ومجلس الأمن أن يتخذا تدابير واجبة لضمان سلامة حكومة وشعب البوسنة المسلم. وفي رأينا أن رفع الحظر على توريد الأسلحة المفروض على حكومة البوسنة وتعزيز القدرات الدفاعية لمسلمي البوسنة يشكلان أكثر الضمانات فعالية لدوام أي تسوية سلمية ومنع العدوان في المسقبل. وفضلا عن ذلك إن إعادة التأكيد على المبادئ التي ينبغي أن تستند إليها أي تسوية سلمية في البوسنة والهرسك ضرورية لإقناع المعتدين بالمشاركة الجادة في مفاوضات أو لحملهم، إذا اقتضى الأمر، على هذه المشاركة من أجل التوصل إلى حل مقبول ودائم. وتشمل هذه التسوية على الأخص إقامة وقف دائم لإطلاق النار؛ ورفع الحصار عن المدن؛ وتوفير وصول المساعدة الإنسانية دون أن يعترضها شيء؛ ورفض حيازة الأراضي بالقوة أو عن طريق التطهير الإثني؛ وضرورة إخلاء الأراض التي احتلت بهذه الطريقة؛ والاعتراف بحق حكومة وشعب البوسنة في السعي للحصول على التعويض؛ والعودة الآمنة المشرفة للاجئين إلى وطنهم؛ وتحمل المسؤولية الفردية عن جرائم الحرب.

وفي ضوء تلك التجارب المؤسفة التي شهدناها في الآونة الأخيرة، وبغية تعزيز مصداقية الأمم المتحدة، وخصوصا مجال السلم والأمن الهام، من الحتمي أن نستعرض سلوك مجلس الأمن، وإطاره التنفيذي ونظامه الداخلي وأن نعيد النظر فيها. وينبغي ألا يكون هناك مجال للممارسات غير الديمقراطية، وجداول الأعمال الخفية، والافتقار إلى الوضوح أو عدم الاكتراث بآراء المجتمع الدولي المعبر عنها في الجمعية العامة. وينبغي ألا ننسى أبدا أن مجموع الدول الأعضاء ممثلين في الجمعية العامة وحدها، الذين حسب نص المادة ٢٤ من الميثاق،

> "رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به "الأمم المتحدة" سريعا فعالا، [يعهدون] ... إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي".

ويعمل المجلس، حسب ما جاء في المادة ٢٤ "نائبا" عن مجموع الدول الأعضاء. وتنبثق سلطاته من هذا الدور وليس من أي حق متأصل فيه. ولذلك، فهو

عرضة للمحاسبة من مجموع الدول الأعضاء المجتمعين في الجمعية العامة. وفي المناخ الدولي اليوم إن سيادة المصالح السياسية ونزعتها إلى أن تطغى على المصالح العامة قد ولّدتا شواغل خطيرة حول قدرة المجلس على القيام "بالعمل السريع والفعال". لذلك، يجب على الجمعية العامة أن تمارس صلاحيتها في هذا الصدد ممارسة كاملة ومتعمدة، باعتبارها أعلى جهاز في الأمم المتحدة.

وينبغي ألا تقتصر تدابير بناء الثقة التي تتخذها الأمم المتحدة على مجالي السلم والأمن الدوليين. والواقع أنه من الضروري اتخاذ نهج متعدد الأبعاد لاستئصال بذور التوتر والريبة التي نثرت في الحقبة السابقة. ومن الأهمية البالغة في هذا السياق اتخاذ خطوات موضوعية وشاملة وإيجابية من أجل التشجيع والحماية الدوليين لحقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية، وتحديد الأسلحة وتخفيضها، ومكافحة خطر المخدرات، وحماية البيئة، واستئصال شأفة الفقر، وتحسين الحالة الاقتصادية المتردية في بلدان الجنوب، وتحقيق التنمية المستدامة. إن النجاح في هذه المجالات لن يعزز مصداقية المنظمة وسلطتها فحسب، بل إنه سيزيل أيضا الأسباب الملموسة تماما للريبة والتوتر في العالم كله.

وعلى الرغم من المنجزات الهامة في الحملة الدولية لتعزيز احترام القيمة المجيدة للشخص الإنسان، ولتحقيق وإعمال الحقوق المادية والمعنوية للإنسان، الذي يعد من خير ما أبدع الخالق، لا تزال تحديات جسيمة تواجه مهمة ضمان احترام أبسط الحقوق الأساسية لملايين البشر، وهي الحق في الحياة، والحق في حد أدنى من الرفاه المادي والمعنوي. وقد أتاح المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد مؤخرا في فيينا فرصة قيمة للمجتمع العالمي لتقييم منجزاته وأوجه قصوره في فترة ربع القرن التي انقضت منذ انعقاد المؤتمر الأول في طهران عام ١٩٦٨. وتناول المؤتمر قضايا حيوية مثل احترام القيم الدينية والثقافية والأخلاقية لكل الأمم، وعدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة، ورفض الانتقائية والكيل بمكيالين، والتلاعب السياسي بحقوق الإنسان. ولئن كان عمل المؤتمر ليس مثاليا، فإن عمله يمكن أن يؤدي دورا بنّاء في تعزيز الحماية الدولية لحقوق الإنسان والنهوض بها وفي التطوير التدريجي لمعايير حقوق الإنسان.

وفي منطق الديانات السماوية - وخصوصا الإسلام، الذي قام بدور ريادي في الحملة من أجل احترام وإجلال القيمة المجيدة للإنسان بوصفه خليفة الله على الأرض - تتأصل حقوق الإنسان في الطبيعة البشرية التي أنعم الخالق القدير بها على بني البشر. ومن هنا، إن هذه الحقوق ليست فقط ذات طابع عالمي ومستقل عن الحدود الجغرافية والزمنية، ولكنها أيضا لا تعود في أصلها إلى الاتفاقيات وعلى ذلك، إن تحديدها وتدوينها وتنفيذها وتعزيزها وحمايتها على الصعيد الدولي لا يمكن أن تعتبر حكرا على القلة التي تتمتع بتفوق سياسي وعسكري مؤقت. ويصدق ذلك بشكل خاص على تلك القلة لأن دولها ليس لها سجل ناصع في مجال حماية حقوق الإنسان في الداخل أو في الخارج، كما أنها لا تقدم في تجربتها الاجتماعية بيئة مادية ومعنوية مناسبة لرفاه البشرية. وإذا كان العنف والجريمة اللذان يحرمان شرائح المجتمع الأكثر تعرضا للخطر من حقها في الحياة والكرامة - وأشير هنا إلى حظر المخدرات والدعارة والإباحية والاغتصاب والعنف والأشكال الأخرى لإساءة معاملة المرأة، وتفسخ الأسر والتدنيس والسوقية فضلا عن الحط من قدر العلاقات الاجتماعية - إذا كان العنف والجريمة على الأقل نتائج ثانوية لنموذج حقوق الإنسان الذي تدعو إليه بل وتفرضه تلك المجموعة من الدول، فمن المؤكد أن للآخرين الحق في أن يتفحصوا ذلك النموذج تفحصا نقديا قبل استيراده.

إن عالمية حقوق الإنسان هي النقيض التام لآن ينتحل المرء لنفسه مهمة وضع معايير لحقوق الإنسان ولأن يحكم على مدى مراعاة الآخرين لها، وخصوصا إنه حتى هذه المعايير لا يتم النهوض بها عالميا وعلى نحو شامل، ولكن يتم اللجوء إليها بالأحرى عندما تتطلبها مقتضيات السياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية والأمنية.

إن حقوق الإنسان والقيمة المتأصلة للشخص الإنسان لها من الأهمية ما يجعل من المتعذر إخضاعها للاعتبارات والمصالح السياسية قصيرة الأجل، أو استخدامها كأداة للضغط السياسي أو الثقافي، أو من أجل الإبقاء على الظلم القائم بين الشمال والجنوب. ولا يمكن أن يؤدي هذا إلا إلى الحد من مصداقيتها وقبولها العالمي. ويحدونا الأمل في أن تؤدي الإرادة السياسية والسلوك المسؤول من جانب جميع البلدان، وعلى وجه التخصيص بلدان الشمال، إلى تفادي النهج الانتقائي تجاه إعلان فيينا، مما يمكّن المجتمع الدولي من استخدام إمكانيته الجماعية للتوصل إلى تفاهم مشترك في هذا المجال، وإلى بدء حملة عالمية بحق للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وثمة أثر آخر متبق من حقبة الحرب الباردة

يشكل سببا أساسيا للريبة الدولية وللافتقار العام إلى الثقة، وهو سباق التسلح بالإضافة إلى استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة، وخصوصا أسلحة التدمير الشامل، كل هذا في سبيل الأمل الكاذب في تعزيز الأمن القومي.

ولقد كان إبرام الاتفاقية الشاملة لحظر الأسلحة الكيميائية إنجازا تاريخيا على الرغم من أوجه القصور التي تشوبها. إن إيران، وهي أحدث ضحية للاستعمال واسع النطاق للأسلحة الكيميائية، ساهمت بنشاط في عملية الصياغة، وكانت من بين الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار ذي الصلة في الجمعية العامة. كما كانت من بين الدول الأولى الموقعة على هذا الصك الدولي الهام. وستتوقف فعالية وعالمية هذه الاتفاقية على طريقة تنفيذها وعلى درجة التزام الدول الموقعة عليها بها.

ومن الطبيعي أنه بإبرام هذه الاتفاقية، إن النظم غير الرسمية الحالية، التي تفرض حواجز تمييزية على التجارة الحرة فيما يتعلق بصناعة الكيميائيات، قد فقدت سبب وجودها، ويجب تفكيكها. إن تخلف تلك النظم لا ينتهك فحسب روح الاتفاقية وأشكال التفاهم التي تم التوصل إليها خلال عملية وضع صيغتها النهائية، بل يبطل أيضا الحوافز الإيجابية للانضمام إلى هذا الصك. وينطبق نفس الشيء على التدابير أحادية الجانب وغير القانونية مثل تعطيل الملاحة الحرة للسفينة الصينية ين هي في الخليج الفارسي، تحت ذريعة - ثبت كذبها فيما بعد - بأن السفينة كانت تحمل مواد كيميائية محظورة. ولا يمكن لمثل هذه الأعمال إلا أن تؤدي إلى تناقص وزن الاتفاقية ومصداقيتها.

وتواجه الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية خطرا مماثلا. فهناك اتهامات ذات دوافع سياسية لا أساس لها ضد الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والملتزمة بها تقوض ببساطة هذا الصك الهام وتؤدي إلى إثارة ريبة دولية وإلى تصعيد سباق التسلح. وقبل اتخاذ إي قرار بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، ينبغي أن يستفاد من العملية المؤدية إلى المؤتمر الاستعراضي استفادة كاملة بغية التقييم الجدي لسجل المعاهدة خلال العقدين الماضيين في ضوء هدفها العام المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية. إن أوجه القصور والعقبات التي تحول دون إحراز تقدم صوب تحقيق هذا الهدف ينبغي تحديدها ومعالجتها خلال المؤتمر في عام ١٩٩٥.

ومن بين الاستراتيجيات الضرورية والمفيدة للغاية لتحقيق نزع السلاح العالمي ولتعزيز نظام عدم الانتشار إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في بقاع شتى من العالم. وفي ضوء الدعم المستمر من جانب الأمم المتحدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي فكرة بدأت ايران بطرحها في عام ١٩٧٤، من الضروري اتخاذ تدابير عملية وبنّاءة من أجل إقامة تلك المنطقة. إن إضفاء الطابع المؤسسي على تدابير بناء الثقة الإقليمية، بما في ذلك وضع جميع المرافق والمنشآت تحت إشراف آلية الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وانضمام جميع دول المنطقة إلى كل صكوك نزع السلاح الدولية، وخصوصا معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية - كل هذه الأمور تشكل أهم العناصر الضرورية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط.

وبالاضافة إلى ذلك أن التعزيز المتهور للأسلحة التقليدية لم يستهلك فقط الموارد التي تمس الحاجة إليها ولكنه عزز أيضا مناخ الريبة والقلق. ونتيجة لذلك أصبحت مناطق مختلفة مرتعا للاستقلال السياسي والاقتصادي والتجاري من جانب البلدان والشركات التي تصنع الأسلحة. ويشكل قرار الجمعية العامة بإنشاء سجل لعمليات نقل الأسلحة التقليدية خطوة ايجابية أولى ينبغي تعزيزها وزيادة صقلها.

بيد أنه من الواضح أن الوضوح في التسلح لا يمكن في حد ذاته أن يحد الانتشار الأفقي أو الرأسي للأسلحة التقليدية في العالم. ولذلك من الضروري حقا أن يقوم على المستوى العالمي وفي الشرق الأوسط بصفة خاصة تعاون دولي حقيقي وجاد من أجل التخفيض الشامل غير الانتقائي وغير التمييزي والمتوازن والفعال في الأسلحة التقليدية. ويمكن تحقيق ذلك بجملة أمور منها تخفيض الميزانيات العسكرية المخصصة لمشتريات الأسلحة ولوجود قوات أجنبية في مناطق مختلفة. إن جمهورية ايران الاسلامية ذكرتها مصادر دولية متجردة باعتبارها البلد الذي لديه أقل ميزانية دفاعية في المنطقة وأدنى قدر من مشتريات الأسلحة. وبطبيعة الحال ايران مستعدة للمشاركة على نحو بناء في أي جهد جماعي وعملي وغير دعائي جاد في هذا الصدد.

وفيما يتجاوز هذه الخطوات من الاكثر ضرورة تعبئة الارادة السياسية اللازمة لصياغة وتوجيه سياسات وطنية تهدف إلى النهوض بمناخ دولي من الثقة المتبادلة. ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا إذا قامت السياسات

الوطنية على الالتزام بقواعد ومبادئ القانون الدولي وبصفة خاصة إحترام سيادة الآخرين وسلامتهم الاقليمية، وحرمة الحدود المعترف بها دوليا، ورفض استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لحسم النزاعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين والامتناع عن التقدم بمطالبات لا أساس لها ضد أراضي دول أخرى. إن الأثر الايجابي لسلوك هذا النهج على النهوض بعلاقات حسن الجوار وتشجيع التعاون الاقليمي والنهوض بالأمن بديهي.

إن جمهورية ايران الاسلامية، تمشيا مع مصالحها الوطنية والاستراتيجية وإذ تدرك مسؤوليتها الثقيلة في المنطقة، عملت تاريخيا، بوصفها قوة للاستقرار في منطقة الخليج الفارسي. وعلى الصعيد المحلي يخصص الجزء الأكبر من الميزانية الوطنية لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعادة البناء. وتتبع على نحو نشط سياسة تحويل الصناعات العسكرية إلى الاستخدام المدني واستخدام القوات المسلحة في قطاع إعادة التعمير. وبالتالي بالرغم من العقبات الخطيرة أحرز تقدم كبير في التنمية الشاملة للبلاد وفي إعادة بناء الممتلكات التي دمرتها الحرب. وبالمثل بغية المساعدة في النهوض بالثقة على الصعيد الاقليمي وعلى الرغم من الظروف الاقليمية الحساسة والتجربة المريرة للعدوان الأجنبي الأخير على جمهورية ايران الاسلامية، لم يخصص سوى ١,٥ في المائة من الميزانية الوطنية لأغراض الدفاع وكانت مشترياتنا العسكرية هي الأدنى في المنطقة كلها.

وعلى الصعيد الخارجي، صاغت ايران سياستها بهدف تشجيع وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وكذلك توسيع نطاق التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي بين بلدان المنطقة. إن الموقف المبدئي الذي تبنته ايران إبان أزمة الخليج الفارسي، وجهدنا المستمرة لمنع إنتشار العنف في المنطقة، وتأكيدنا المتسق والمتجرد على التفاهم الدولي والحل التوفيقي في أفغانستان وطاجيكستان، ومحاولاتنا لتحقيق تسوية سلمية في القفقاس، واستضافتنا لأكبر عدد من اللاجئين في العالم، والمساعدة الانسانية التي تقدمها ايران إلى ضحايا الأزمات في المنطقة أمور تتسق جميعها مع سياستنا المتمثلة في تعزيز الاستقرار ومنع التوتر والتخفيف من معاناة ضحايا الأزمات في المنطقة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن بذل هذه الجهود، بالاضافة إلى المشاورات والتعاون بين الدول المعنية والمنظمات الدولية أمور لاغنى عنها لاحتواء الصراعات وتسويتها والتخفيف مما يعقبها من مآسي بشرية.

وبغية ضمان السلم والاستقرار في آسيا الوسطى وعبر القفقاس من الضروري أن نشجع التجارة مع بلدان آسيا الوسطى والقفقاس, وان نوجد الظروف السليمة للتنمية الاقتصادية في كل بلد، وأن نعزز أوجه المشاركة والتكامل الاقليميين وأن نحسن فرص هذه البلدان للمشاركة على نحو أكثر فائدة من التجارة العالمية. إن جهود الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي لتحقيق هذه الأهداف ولتذليل العقبات التي تواجه التنمية الاقليمية عن طريق توطيد التعاون المشترك وتعزيز التعاون مع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى، ستسهم على نحو ايجابي في تحقيق السلم والأمن الاقليميين والدوليين. إن التعاون الرسمي بين منظمة التعاون الاقتصادي والأمم المتحدة، الذي يتطلب موافقة الجمعية العامة على طلب منح مركز المراقب للمنظمة، سيسهل أيضا تحقيق هذه الأهداف.

ان الأهمية الحيوية للخليج الفارسي بالنسبة للأمن والتنمية الاقتصادية لجمهورية ايران الاسلامية لا تحتاج إلى بيان. إن ايران التي لها أطول ساحل على الخليج الفارسي وخليج عمان جعلت تاريخيا أمنها الوطني ورخاءها الاقتصادي معادلين للأمن والاستقرار والهدوء والتدفق الحر للنفط والتجارة الدولية في منطقة الخليج الفارسي. وبذلك عملت كقوة للاستقرار. وفي هذا السياق اقترحنا أيضا وضع ترتيبات للأمن والتعاون الاقليميين في الخليج الفارسي وقدمت خطوطها العريضة إلى الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة. إن تجربة نشوب حربين مدمرتين في منطقة الخليج الفارسي في عقد واحد توضح بجلاء أن المطالب الاقليمية التي لا أساس لها تؤدي إلى اضمحلال التفاهم والثقة ولا تنهض إلا بمصلحة الدول الأجنبية.

إن التراث الديني والثقافي والتاريخي والتجاري المشترك لبلدان هذه المنطقة يوفر أساسا صالحا وراسخا يمكن أن تقوم عليه المبادرات التي ترمي إلى تعزيز الثقة المتبادلة وتنمية التعاون المتعدد الأطراف بين هذه الدول. وقد اتخذت جمهورية ايران الاسلامية زمام المبادرة بابداء ارادتها السياسية وباعتماد تدابير عملية بغية تعزيز الروابط السياسية ومواصلة تنمية وتوطيد التعاون التجاري والاقتصادي والثقافي مع جيراننا في الخليج الفارسي. ونحن بدورنا نرحب بأي خطوة ايجابية من جانب جيراننا ونستجيب لها.

اسمحوا لي أن اختتم بياني بأن أكرر أن التطورات الدولية الأخيرة والتحديات البازغة تضع الأمم المتحدة عند منعطف تاريخي حاسم، وسيعتمد النجاح، في رأينا، على الفهم الرزين لأسباب التوتر والريبة أثناء

الحرب الباردة، وهو الفهم الذي يعقبه اتخاذ خطوات حاسمة لاستئصال هذه الأسباب. وتقتضي الضرورة أيضا بذل جهد مشترك لتطوير وانفاذ تدابير وتقنيات متعددة الأبعاد لبناء الثقة، ولتوطيد وتوسيع نطاق التعاون الدولي، وايجاد ظروف مؤاتية لتحقيق التطلعات المشتركة للإنسانية وبصفة خاصة العدالة والأمن والتنمية المتوازنة. إن جمهورية ايران الاسلامية على أتم استعداد لتكثيف جهودنا في التعاون مع الدول الأخرى في هذه الجمعية وفي غيرها من المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف بغية تحقيق هذه الأهداف.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.